وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة العقيد اكلى محند اولحاج

كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية

قسم التاريخ

مذكرة مقدمة لنيل درجة الماستر في التاريخ الوسيط

موسومة بـ :

المظاهر الاقتصادية في الأندلس من خلال كتب النوازل بين القرنين 5-7 هـ / 11-13 م

إعداد الطالبتين:

- صباح ماضوي
- الزهرة سياح

إشراف الدكتور:

نسيم حسبلاوي

السنة الجامعية : 1439-1440 هـ/ 2018-2019م

الإهداء

إلى من غمراني بحبهما وفرط رعايتهما ولم يبخلا عني بالعطاء دوما، ربي إحفظهما وارحمهما كما ربياني صغيرة.

إلى كل أفراد عائلتي وأخص بالذكر الصغار منهم: محمد أمين، عبد الرؤوف، أحمد، أنفال، أبو بكر، صلاح الدين.

إلى صديقاتي الغاليات: نورة، صباح، ياسمين، مريم.

وأخص بالذكر صديقتي ورفيقتي الدرب إليك أيتها القريبة من القلب لك يا زهرة مشاركتي في العمل.

صباح

الإهداء

إلى من ربياني صغيرة واعتنياني كبيرة الوالدين الكريمين

" عمر وحورية "

إلى من كانوا لي سندا ويمينا أخوتي: عبد العزيز، سفيان، ياسين، وإلى أخواتي: راضية، نورة، سميرة، منال.

إلى روح جدي رحمة الله عليه وأسكنه فسيح جناته.

إلى صديقاتي العزيزات: فاطمة الزهراء، أسماء، نورة، مريم، سماح.

إلى قسم التاريخ تخصص تاريخ وسيط

إلى حبيبة قلبي ورفيقة دربي إلى عزيزتي وشريكتي في العمل صباح

الزهرة

كلمة شكر وتقدير

كان التوفيق من الله في إعداد هذه الرسالة، نشكره سبحانه وتعالى على ما أولى وأنعم، ونسأله الفلاح في الدنيا والآخرة ونتقدم بخالص شكرنا، وعظيم امتنانا إلى أستاذنا الفاضل الدكتور: حسبلاوي نسيم الذي منحنا النصح والتوجيه وأرشدنا إلى طرق البحث والتنقيب، ورافقنا طوال حيثيات الموضوع، فله جزيل التقدير

كما نشكر أساتذة تاريخ وسيط لتقديم لنا بعض العون والإرشاد فلهم ألف شكر

كما نشكر كل من ساعدنا في إتمام هذا العمل من قريب ومن بعيد ولو بكلمة طيبة.

قائمة المختصرات

الرمز	دلالته
-ص	-الصفحة
- ص ص	بداية الإحالة ونهايتها
-ط	_ الطبعة
- (د. ط)	_ دون طبعة
- (د. ت)	_ دون تاريخ
-ج	_ الجزء
-مج	_ المجلد

مقدمة

تعتبر دراسة التاريخ الاقتصادي للأندلس من الميادين الهامة في الدراسات التاريخية ومجالا خصبا للبحث والتنقيب، حيث يعد واحدا من الجوانب التي استقطبت المؤرخين والباحثين، وقد أبدع الأندلسيون في جوانب كثيرة من هذا المجال الحساس وكانت لهم إسهامات كثيرة في فروع الزراعة وفروع الصناعة وفروع التجارة، إضافة إلى فرع الخدمات ، فوجدنا القرى الزراعية والقرويين يستخدمون وسائل عديدة في الري ووسائل الإنتاج لتحسين الزراعات وتعدد أنواعها، كما وجدنا المدن تنتعش صناعيا بفضل الحرفيين والصنائعيين بمختلف مشاربهم، وهذا ما أدى إلى انتعاش التجارة الداخلية والخارجية عبر الأسواق المتعددة والمتنوعة، وتعدد وسائل النقل عبر الطرق البرية والبحرية .

وإذا كانت المصادر التقليدية الدالة على المواضيع الاقتصادية هي كتب الجغرافيا والرحلات خصوصا فإن الدراسات الحديثة وسعت مجال البحث لتشمل كتب الفقه والنوازل والتي مثلت رافدا مهما لكثير من المعطيات الزراعية والصناعية والتجارية التي مارسها المجتمع الأندلسي في حياته اليومية، وقد كانت بحق مكملة ومتممة لكثير من الجوانب الاقتصادية التي أهملتها المصادر الجغرافية والتاريخية على السواء، ومن هنا فضّلنا اختيار موضوع يعتمد على النوازل الفقهية فكان:

<< المظاهر الاقتصادية في الأندلس من خلال كتب النوازل بين القرنين 5_7هـ/ 11_13م>>.

***أسباب اختيار الموضوع:**

من بين الأسباب الموضوعية التي أدتنا إلى دراسة هذا الموضوع هي قلة البحوث التاريخية المهتمة بالجانب الاقتصادي من خلال كتب النوازل، إضافة إلى إظهار أهمية فقه النوازل في كتابة التاريخ عامة والاقتصادي خاصة، وأيضا محاولة المساهمة في رصد

التطورات الاقتصادية التي عرفتها الأندلس خلال فترات عُرفت بكونها مراحل انتقالية : ملوك الطوائف، المرابطين والموحدين.

أما الأسباب الذاتية التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع فهي الرغبة في دراسة التاريخ الاقتصادي للأندلس خلال هذه الفترة (5_7هـ)، بالإضافة إلى حبنا وشغفنا لمعرفة تاريخ الفردوس المفقود.

ولدراسة هذا الموضوع لابد من تحديد إشكالية رئيسية والتي جاءت تحت التساؤل التالي:

إلى أي مدى ساهم الأندلسيون في ازدهار النشاط الاقتصادي خلال القرون 5_7هـ/11_13م؟

و هل كانت كتب النوازل مرآةٌ عاكسة لهذا النشاط ؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية لابد من تفكيكها إلى عدة تساؤلات فرعية وهي:

_ هل أوضحت كتب النوازل الأنظمة الزراعية المتبعة في الأندلس؟ وكيف عكست تنوع الإنتاج الزراعي ووسائله المختلفة ؟

_ ما هي أهم الصناعات والحرف التي صورتها لنا كتب النوازل؟

_ كيف اهتم فقه النوازل بالتجارة وما يتعلق بها من معاملات وتنظيمات؟

***الدراسات السابقة:**

ومن أجل فهم الموضوع أكثر ومعرفة لأهم المصادر التي تخدم بحثنا كان لابد علينا الإطلاع على أهم الدراسات السابقة التي تناولت النشاط الاقتصادي من خلال النوازل أو اعتمدت عليها، وكان أهمها:

_ <<**الحياة الاجتماعية والاقتصادية بالأندلس من خلال النوازل الفقهية في القرنين** 5_6هـ>>، للباحث عبد العزيز حاج كولة، وهي عبارة عن رسالة ماجستير سنة 2010/2009م، وهي دراسة قيمة، تناول فيها الباحث الجانب الاجتماعي والاقتصادي معا مما جعلها دراسة سطحية، ولكن أفادتنا كثيرا في فهم موضوعنا خاصة في الشق الاقتصادي إضافة أنها ساعدتنا في كيفية توظيف النازلة وفهم محتواها، وكذا الدراسة القيمة للباحث المغربي المتميز "إبراهيم القادري بوتشيش" الموسومة <<**مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين**>>، وقد تناول فيه الكثير من المظاهر الاقتصادية في الأندلس خلال الفترة المدروسة، كما اعتمد في ذلك على بعض كتب النوازل.

***الخطة:**

ولمعالجة الإشكالية والإجابة عن التساؤلات قسمنا موضوعنا إلى مقدمة وأربعة فصول وقائمة ومجموعة من الملاحق، فالمقدمة خصصناها للتعريف بموضوع البحث بصفة عامة، وأسباب اختيارنا للموضوع مع طرح الإشكالية، وذكر لأهم الدراسات السابقة التي أفادتنا في الموضوع، وعرض لخطة البحث والتي اشتملت على أبرز عناصر الموضوع، والمنهج المتبع في الدراسة بالإضافة للنقد لأهم المصادر والمراجع التي ساعدتنا في بحثنا، إلى جانب تطرقنا للصعوبات والمشاكل التي واجهتنا في إعداد بحثنا.

بعدها تطرقنا إلى الفصل الأول والذي تناولنا فيه تحديد مفهوم النوازل لغة واصطلاحا ويليه العنصر الثاني والذي يشمل على أهمية فقه النوازل في الدراسات التاريخية، ثم العنصر الثالث والذي احتوى على أهم التأليف في فقه النوازل بالغرب الإسلامي بصفة عامة.

أما الفصل الثاني فخصصناه " **للزراعة** " والذي تطرقنا في عنصره الأول إلى نوعية ملكيات الأراضي الأندلسية (أراضي الدولة، أراضي الأحباس، أراضي خاصة) أما العنصر الثاني فقد تضمن الأنظمة الزراعية المتبعة في الأندلس (مزارعة، مغارسة، مساقاة)

ثم يأتي العنصر الثالث الذي احتوى هو أيضا على الإنتاج الزراعي (طرق وأساليب الزراعة، أهم المحاصيل الزراعية، إضافة إلى الثروة الحيوانية).

وبالنسبة للفصل الثالث فكان تحت عنوان " **الصناعة** " تعرضنا في عنصره الأول إلى صناعة النسيج بالأندلس وأهم المدن المعروفة بهذه الصناعة وفي العنصر الذي يليه تحدثنا عن الصناعة الغذائية الذي تناولنا فيه أهم الأغذية التي كانت تصنع في الأندلس (صناعة الخبز، الزيوت، الخمور،...وغيرها)، لننتقل بعدها للعنصر الثالث والذي تضمن مجموعة من الصناعات الأخرى والتي كانت معروفة في الأندلس (صناعة المعدنية، صناعة السفن...وغيرها).

أما الفصل الرابع والأخير فحمل عنوان " **التجارة** " تناولنا في العنصر الأول أنواع الناشطين في التجارة، وأهم أنواع البيوع التي عرفها أهل الأندلس، ثم العنصر الثاني الذي احتوى على أهم الأسواق (أنواعها وتنظيمها)، كما تطرقنا إلى الطرق التجارية فذكرنا الطرق البرية المعروفة، ثم الطرق البحرية مع ذكر أهمها، أما العنصر الثالث والأخير فتضمن نظم التعامل التجاري احتوى على أهم العملات المتداولة في الأندلس. إضافة إلى دور السكة المشهورة إلى جانب أهم المكاييل والموازين المعروفة.

وفي الأخير أنهينا بحثنا بقائمة تضمنت جملة من النتائج التي توصلنا إليها، يليها مجموعة من الملاحق تفيد البحث وتخدمه إلى جانب فهرس للموضوعات.

*** المنهج:**

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج التاريخي لطبيعة الدراسة، وكذا المنهج الوصفي بحكم تناولنا للظاهرة الاقتصادية من خلال وصفنا لمختلف تلك الظواهر، بالإضافة

إلى المنهج التحليلي حيث كان علينا تحليل نص النازلة لفهم محتواها واستخلاص منها الظاهرة الاقتصادية.

*** نقد لأهم المصادر والمراجع:**

_ نقد المصادر:

1_ كتب النوازل الفقهية:

_ فتاوى ابن رشد: للفقيه أبي الوليد أحمد بن رشد المالكي القرطبي (ت 520 هـ/ 1126م)، يعتبر من أهم المصادر النوازلية في الأندلس يظم حوالي 666 مسألة غير مبوبة ينقسم الكتاب إلى ثلاثة أجزاء، ولقد أفادنا كثيرا نظرا لما يقدمه من معلومات قيمة من الواقع اليومي في شتى المجالات حيث احتوت مسائله بعض مظاهر النشاط الاقتصادي في الأندلس خلال (ق 5_6هـ).

_كتاب الأحكام الكبرى لابن سهل: أبو الأصبع عيسى (ت 486هـ/1093م) ولقد تضمن هذا الكتاب مئات المسائل والتي قسمها إلى أبواب الفقه كالقضاء، الأحكام، النكاح، البيوع، الشفعة، والاحتساب، وقد استفدنا منه في بعض المسائل الخاصة بالبيوع.

_نوازل ابن الحاج الشهيد: محمد بن أحمد بن خلف التجيبي القرطبي (ت 512هـ/ 1135م) قام بتحقيقه مؤخرا أحمد بوسفي شعيب، تضمن على العديد من النوازل التي تخص جوانب متعددة في المجال الاقتصادي,

_نوازل الشعبي المالقي: أبو المطرق عبد الرحمن بن قاسم الشعبي النالقي (ت 497هـ/1104م)، ضم هذا الكتاب حوالي 1182 مسألة مبوبة على أبواب الفقه كالشفعة، البيوع، الدماء، الحدود، النكاح، الطلاق، الوصايا، والعنف واستفدنا منه في باب البيوع لما تضمنته من المسائل تخص الحياة اليومية للجانب الاقتصادي.

2_ كتب الجغرافيا والمجلات:

_نزهة المشتاق في اختراق الآفاق: الشريف محمد بن عبد الله الحمودي الإدريسي (ت 560هـ/ 1166م)، اعتمدنا في هذا الكتاب على الجزء الذي يتعلق بالأندلس وأفادنا في المعلومات التي أوردتها عن المظاهر الاقتصادية بالأندلس مثل ذكره للثروات الطبيعية التي تتميز بها المدن الأندلسية، وذكره لبعض الأسواق، وكذا الصناعات، وللكتاب أهمية كبيرة لأن مؤلفه معاصر للفترة المدروسة وزار معظم المناطق التي ذكرها.

_الروض المعطار في خبر الأقطار: محمد بن عبد المنعم الحميري (ت حوالي أواخر القرن التاسع)، معلوماته متشابهة لما ذكره الإدريسي وذلك لأنه اقتبس معلوماته عن الإدريسي، وتكمن أهميته أنه يصف المدن الأندلسية بدقة حيث يذكر مواقع المدن وخصائصها الجغرافية والاقتصادية مما خدمنا كثيرا في موضوعنا، لكنه لم يذكر المصادر التي اعتمد عليها في ذكر معلوماته.

_صبح الأعشى في صناعة الإنشا: لابن العباس أحمد القلقشدي (ت 821هـ/1418م) حيث استفدنا من الجزء الخامس الخاص ببلاد المغرب والأندلس حيث يذكر كل مدينة وموقعها الجغرافي وذكر ما تتميز به من محاصيل وصنائع.

3_ كتب التاريخ العام:

_الإحاطة في أخبار غرناطة: أبو عبد الله بن عبد الله الغرناطي ابن الخطيب (ت776هـ/1376م)، اعتمدنا على جزئه الأول حيث أورد فيه جملة من الأخبار عن المدن الأندلسية.

_ **نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب:** لأبي العباس أحمد بن محمد بن أحمد المفري التلمساني (ولد سنة 986هـ/1041م) يعد من المصادر الأساسية للبحث في التاريخ الأندلسي، اعتمدنا في هذا البحث على الجزء الأول تضمن جغرافية بلاد الأندلس.

4_ كتب الحسبة:

_**أداب الحسبة:** لمؤلفه أبي عبد الله بن أبي محمد السقطي (ت 631هـ/1234م) تكمن أهميته في أن صاحبه شاهد عيان، حيث نقل لنا حقائق مهمة كما أنه كان محتسبا.

_**في أداب الحسبة والمحتسب:** لابن عبد الرؤوف أحمد بن عبد الله وهو كتاب ضمن ثلاث رسائل أندلسية في أداب الحسبة والمحتسب جمعها ليفي بروفنسال وقام بتحقيقها في باريس (1995م).

أفادتنا هذه الرسالة كثيرا في ما يخص الحيل والغش التي يستخدمها أصحاب المهن والصنائع ، وللكتاب أهمية بالغة لأنه معاصر لفترة الدراسة.

*** نقد المراجع:**

النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس هجري : للأستاذ عز الدين عمر موسى، تناول الباحث في هذا الكتاب الحياة الاقتصادية في بلاد المغرب والأندلس خلال فترة الانتقال من المرابطين إلى الموحدين، حيث فصل في التطورات التي شهدتها الأندلس في المجال الاقتصادي مع شرح وتحليل لأهم المظاهر الاقتصادية وهو ما أفادنا في بحثنا هذا.

الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين عصر الطوائف الثاني (510هـ_546هـ/1116_1151م): للباحثة عصمت عبد اللطيف دندش تناولت فيه

الباحثة أهم الأحداث والوقائع التي عرفتها الأندلس في عصر سمي بعصر الطوائف الثاني، ولقد أفادتنا هذه الدراسة في شقها الاقتصادي.

* **الصعوبات**: واجهتنا عدة عراقيل وصعوبات نذكر منها:

_ لغة الفقهاء: الصعبة، غموض بعض المصطلحات الفقهية التي وردت في نص النازلة أو في الجواب مما صعب علينا فهم النازلة.

_ عدم ذكر أغلبية النوازل للتواريخ التي وقعت فيها الحادثة ، إلى جانب عدم تحديد الإطار المكاني للنازلة.

_ تشعب الموضوع وطول الفترة المدروسة.

وفي الأخير نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا على هذا البحث، ليصل إلى منتهاه، ونرجو أن نكون قد وفقنا في مسعانا ، والحمد لله رب العالمين.

الفصـل الأول

تعريف النوازل وأهميتها

المبحث الأول: تعريف النوازل لغة واصطلاحا

المبحث الثاني: أهمية الفقه النوازل

المبحث الثالث: التأليف في النوازل والفتاوى الفقهية

المبحث الأول: تعريف النازلة لغة واصطلاحا

لغة: النوازل جمع نازلة وهي مشتقة من فعل نزل وهي الشديدة التي تنزل بالقوم، وهي من شدائد الدهر تنزل بالناس[1] والنزل بمعنى الحلول.

وقال ابن فارس: "نزلتدل على هبوط الشيء ووقوعه"[2] وعلى هذا فالنازلة هي المصيبة تنزل بالقوم.

والنازلة النائبة يقال: ناب هذا الأمر نوبة أي نزل ونابته نوائب الدهر[3]، النازلة هي ما ينوب الإنسان أي يُنْزَل به من المهمات والحوادث والجمع نوائب يقال: نَابَهُ أمر بِنَوبُهُ نَوْبَةٌ أي أصابه[4].

أما من الناحية الاصطلاحية: فتعني المشكلات اليومية التي تحدث للناس وتستدعي حلا حسبما تقتضيه الشريعة الإسلامية وبما يتلائم وقيم المجتمع[5]، وتعرف أيضا مجموع القضايا والوقائع التي تحدث داخل المجتمع يحتكم الناس فيهاإلى القضاء طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية[6] كما تعرف "بأنها الواقعات والمسائل المستجدة التي تنزل بالعالم الفقيه فتستخرج لها حكما شرعيا[7].

---

[1]- ابن منظور:**لسان العرب**، تعليق علي شيري، دار الأحياء، التراث العربي، بيروت، ط1، 1988، ج14، ص133.

[2]-أبو الحسن بن فارس بن زكريا:**معجم مقاييس اللغة**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجبل، بيروت، ط1، 1991، ج5، ص427.

[3]-عبد الرحمن بن أحمد الخليل الفراهيدي:**العين**، تحقيق مهدي المخزومي، (د.ط)، (د.ت)، ج8، ص381.

[4]- نزيد حماد:**معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء**، دار القلم، بيروت، ط1، 2008، ص404.

[5]-إبراهيم القادري بوتشيش:**النوازل الفقهية وكتب المناقب والعقود العدلية مصادر هامة لدراسة الفئات العامة بالغرب الإسلامي (ق5، 6هـ/13،12م)**، كلية الأدب مكناس، ص17.

[6]-أبي عبد الله محمد بن الحاج التجيبي القرطبي: **نوازل ابن الحاج التجيبي**، تحقيق أحمد شعيب اليوسفي، مطبعة تطوان، المغرب، ط01،2008 ،ج01،ص161.

[7]-أنور محمود زناتي:<<**كتب النوازل مصدر الدراسات التاريخية والقانونية في المغرب والأندلس**>>، مجلة الفقه والقانون، مصر، العدد 24، 2014، ص29.

وهي أيضا تلك الحوادث والوقائع اليومية التي تنزل بالناس فيتوجهون إلى الفقهاء للبحث عن الحلول الشرعية لها، ومن ثم فهي مصطبغة بصبغة المحلية ومتأثرة بمؤثراتها الوقتية،تخضعلاجتهاد الفقهاء لاستنباط الأحكام الشرعية الملائمة عن طريق استقراء النصوص الفقهية القديمة واستنطاقها ومقارنتها وتأويلها[1]، وما فيها افتراضات عقلانية بل هي أحداث تقع حسب الأحوال والمشاكل اليومية للناس، فتصدر في نشأتها الفتاوى من المفتي أو من القاضي كما أن المفتي عادة يقوم بدور المستشار للقاضي في النوازل المهمة وفي الوقت نفسه يستفتيه الناس حول شؤونهم الخاصة[2]، عرفها محمد حجي بأنها مسائل وقضايا دينية ودنيوية تحدث للمسلم ويريد أن يعرف حكم الله فيها[3].

فالنوازل هي قضايا رفعت من مختلف فئات المجتمع إلى قضاة ورجال الفتوى للنظر فيها، وهي عادة ما تذكر القضية أو النازلة كما حدثت بأشخاصها ووقائعها واسم القاضي أو المفتي الذي رفعت إليهوأحيانا يُذكرتاريخ وقوع النازلة، فهي مرآة صادقة تعكس هموم ومشاكل أفراد المجتمع وما يشغلهم في تلك الفترة[4]، والنازلة هي مشكلة عقائدية أو أخلاقية أو ذوقية يصطدم بها المسلم في حياته اليومية فيحاول أن يجد لها حلاً يتلاءم وقيم المجتمع بناءاً على قواعد شرعية[5]، كما ورد تعريفها في مجلة دعوة الحق بأنها أخبار بحكم شرعي

---

[1]-ابن لب الغرناطي:**تقريب الأمل البعيد في نوازل أبي سعيد**، تحقيق حسين مختاري، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، (د.ت)، ص36.

[2]-مصدر نفسه، ص39.

[3]-محمد حجي:**نظرات في النوازل الفقهية**، منشورات الجمعية المغربية للتأليف، المغرب، ط1، 1999، ص11.

[4]-كمال السيد أبو مصطفى:**جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الإسلامي من خلالنوازل وفتاوى المعيار المعرب للونشريسي**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، (د.ط)، 1996، ص ص89.

[5]-بوتشيش: مرجع سابق، ص06.

من غير إلزام جيء به ليخرج حكم الحاكم، عند من يرى أنه إخبار بحكم شرعي على وجه الإلزام[1].

وفي كتاب القاضي عياض: <<نزلت إليه من الأقضية نوازل تحار فيها الأذهان والأفهام ويبعد مأخوذها من طرق القضايا والأحكام، فيحكم فيها بما يتجه عنده ويبذل>>[2].

وقد اصطبغت كتب النوازل بصبغة المذهب الذي يتمذهب به المفتي وتعددت أسماؤها فسميت "النوازل" و"الفتاوى" وهما الاسمان الشائعان في الغالب كما دعيت "المسائل" والأسئلة" و"الأجوبة" و"الجوابات"[3].

المبحث الثاني: أهمية فقه النوازل

مثلث هذه الكتب دورا هاما في ملئ وسد الثغرات التي أهملتها كتب التاريخ الأخرى في العديد من المجالات خاصة منها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، إذ أن المخزون المعرفي التي تختزنه يبرز قدرة الشريعة الإسلامية في مسايرة المتغيرات الزمانية والمكانية مع ما توفره من دراسة لمختلف المعاملات والأحداث التاريخية، فكتب النوازل تعتبر منجما بكرا يجب الرجوع إليه والاستفادة منه في حل الأبحاث التاريخية الخاصة بالغرب الإسلامي[4].

لقد أثارت النوازل الفقهية في الأندلس قضايا تاريخية لم تتطرق لها المصادر الأخرى، ولقد أزاحت كتب النوازل الستار عن مجموعة من الأخبار التاريخية ورغمأن هذه النوازل لها

---

[1]-حميد لحمر:**المجموع المذهب في أجوبة الإمامين ابن وهب وأشهب**، دعوة الحق، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة العربية، فاس، 2009، ص09.

[2]- القاضي عياض:**مذاهب الحكام في نوازل الأحكام**، تحقيق محمد بن شرفة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1990، ص29.

[3]-محمد حجي: مرجع سابق، ص30.

[4]-سعيد كربوع:**"كتب النوازل بين الاستعمال الفقهي والتوظيف التاريخي المعيار المعرب للونشريسي نموذجا"**، مجلة العلوم الإنسان والمجتمع، الجزائر، العدد 09، 2014، ص49.

طابع ومضمون ديني إلاَّ أنها انتهجت خطابا ينطوي على مادة تاريخية تتسم بالموضوعية وبعيدة عن التعصب[1] وتضمنت النوازل عدة إشارات وتفاصيل تخص الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع الأندلسي، علما أن هذه الجوانب كانت ولا تزل أكثر الجوانب التاريخ الأندلسي غموضا نظرا لعزوف المصادر التقليدية عن ذكر أخبارها واكتفائها برصد الأحداث السياسية والدينية[2] ولا يمكن سد هذا الفراغ إلاَّ بالرجوع إلى ما تضمنته كتب النوازل الفقهية[3].

فالنوازل تمكننا من إعادة البناء التاريخي بناءا منطقيا هذا فضلا أن معظم النوازل المطروحة اهتمت في الغالب بعامة الناس بمختلف شرائحهم[4] كما يعتبر فقه النوازل مادة تاريخية واجتماعية وحضارية مهمة لمعرفة ظروف الغرب الإسلامي[5].

وتبرز أهمية النوازل أيضا في الكشف عن العديد من المسائل والقضايا التي تخص النشاط الاقتصادي (الملكيات الزراعية، البيوع، الصناعة، الاحباس، التبادل التجاري)[6] وتمكننا كتب النوازل من قراءة تاريخ البادية بعين صاحية حتى يصبح تاريخنا متكاملا غير مبتور[7].

---

[1]-عمر بنميرة:**جوانب من تاريخ أهل الذمة بالأندلس**، السجل العلمي لندوة الأندلس، قرون من المتقلبات والعطاءات، مكتبة الملك عبد العزيز، الرياض، ط01، 1996، ص211.

[2]-إبن الحاج: مصدر سابق، عن المحقق، ج01، ص146.

[3]-عمر أفا:"**توازل الكرسيفي مصدر للكتابة التاريخية ضمن التاريخ والأدب النوازل**"، دراسات تاريخية مهداة للفقيد محمد زنبير، منشورات كلية الأدب والعلوم الإنسانية، الرباط، مطبعة فضالة، المحمدية، ط01، 1995.

[4] -عمر بلبشير:**النوازل الفقهية والتاريخ**، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، (د.ط)، 2017، ص107.

[5] -جميل حمداوي:**فقه النوازل في الغرب الإسلامي**، دار الألوكة، المغرب، ط01، 2010، ص43.

[6]-اليوسقي أحمد شعيب:**أهمية الفتاوى في كشف وقائع التجربة الأندلسية "ابن الحاج نموذجا"**، السجل العلمي لندوة الأندلس، قرون من المتقلبات والعطاءات، مكتبة الملك عبد العزيز، الرياض، ط01، 1996، ص12.

[7]-إبراهيم بوتشيش:**مخطوطة نوازل ابن الحاج وأهمية مادته التاريخية**،مجلة دار النيابة، المغرب، العدد 21، 1989، ص12 ،اليوسفي، مرجع سابق، ص316.

ففي النشاط الفلاحي فلقد وردت عدة نوازل عديدة تتحدث في هذا الجانب مثل طبيعة الملكيات الزراعية وظروف استغلالها، إضافة إلى منتوجات غذائية كالخضر والفواكه وأنواع التمور مع ذكر المناطق المنتجة لها والأسواق والمدن التي تصرف فيها[1]

وقد احتلت قضايا المياه قسما هاما من كتب النوازل وترتبط هذه القضايا ارتباطا وثيقا بمجتمع البادية بمكوناته المادية والذهنية... ونظمت المصادر عددا هائل من المسائل المتعلقة بالنزاعات بين الأعالي والأسافل والنزاعات بين أصحاب الأراضي وأصحاب الرحي... بالإضافة إلى مسائل أخرى تهم إقامة السدود واستصلاح الآبار ومد السواقي وغيرها[2].

وفي ميدان الصناعة تختزل النوازل معلومات متنوعة تشير إلى ازدهار صناعات عديدة فيمختلف أنحاء الأندلس مثل الصناعات الغذائية كصناعة الزيوت والصناعات النسيجية، والحلي المختلفة وغيرها[3].

أما في ميدان التجارة فكانت المواد الفلاحية هي مواد التبادل التجاري كالقمح الذي كان يقايض بالذهب وعن المعاملات التجارية والمالية فقد عرفتنا هذه النوازل ببعض المشاكل التي تقع بين التجار[4] كما تسلط النوازل الضوء على أساليب التعامل التجاري المعمول بها في الأندلس[5]إضافة إلى ذكر النقود المتداولة بمختلف أنواعها خاصة منها المثقال والدينار.

---

[1]-اليوسفي:مرجع سابق، ص316.

[2]-عمر بنميرة: **قضايا المياه بالمغرب الوسيط من خلال أدب النوازل**، التاريخ وأدب النوازل سلسلة ندوات ومناظرات رقم 46، ط01، الرباط، مطبعة، 1994، ص77..

[3]-اليوسفي: مرجع سابق، ص ص324،39.

[4]-مصطفى بنسباع:**ابن الحاج التجيبي ومسائل بيوعه في معيار الونشريسي**، السجل العلمي لندوة الأندلس قرون من المتقلبات والعطاءات، مكتبة الملك عبد العزيز، الرياض، ط01، ص ص192 296.

[5]-اليوسفي،نفسه، ص395.

وهكذا تبين أن النوازل مصدر مهم لكتابة تاريخ الشعوب في مختلف جوانبه الحياتية خاصة منها الحضارية.

المبحث الثالث: التأليف في النوازل والفتاوى الفقهية

شهدت الدراسات الفقهية نشاط كبيرا خاصة في الأندلس منذ بداية حكم الأمويين ويعود الفضل في كثرة التأليف الفقهية إلى الفقهاء المتعاقبين على الحكم الأندلسي، ومن أنواع الفقه الذي برز فيها الأندلسيون فرع الفتاوى والنوازل وظهور عدة مصنفات في هذا الفن نذكر أهمها:

1- فتاوى ابن رشد (ت 520هـ)[1]:

اختلف في تسمية هذا المصنف فمنهم من أطلق عليها الفتاوى أو المسائل أو الجوابات والأجوبة وهناك من سماها اسم النوازل وهذا راجع لأن جامعها هو أحد تلامذته في مقدمته كما فعل في كتابيه "المقدمات" و "البيان والتحصيل" وأفرد له عنوان إلتزمه أصحابه ووقف عليه مترجميه والناقلون عنه[2]، ولم تم جمعها من طرف تلميذاه الفقيهان القرطبيان أبو الحسن محمد ابن الوزان وأبو مروان عبد المالك ابن مسرة وتناولها بالدرس والتحليل عدد من الباحثين منهم عبد العزيز الأهواني وإحسان عباس، ونشرت في بيروت بتحقيق الدكتور

[1]-ابن رشد: وهو محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد أبو الوليد القرطبي، قاضي الجماعة بقرطبة ولد سنة 450هـ وتوفي 520هـ ، من مؤلفاته المقدمات في كتب المدونة، البيان والتحصيل، أنظر ،ابن بشكوال: **الصلة**، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب، بيروت، ط01، (د.س)، ج02، ص98.

[2]-أبو الوليد محمد بن احمد بن محمد بن رشد القرطبي:**فتاوى ابن رشد**، تحقيق المختار بن الطاهر التليلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط01، 1987، ج01، ص ص35 _40.

المختار التليلي التونسي سنة 1987 في ثلاثة أجزاء[1] ويعتبر ابن رشد القرطبي من كبار فقهاء الأندلس والمغرب ومقدمهم المعترف له بالصحة والنظر وجودة التأليف[2].

ويجمع كتاب فتاوى ابن رشد عدد كبير من الفتاوى تصل إلى 600 فتوى تثير قضايا تهم مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية وغيرها[3].

كما يعطي الكتاب صور عن الحياة الاقتصادية والسياسية في عصري الطوائف والمرابطين[4].

2- الأحكام الكبرى لابن سهل (ت 486هـ):

له عدة تسميات من بينها نوازل ابن سهل[5]، أما ابن فرحون فسماه في كتابه الإعلام بالنوازل الأحكام[6]، مارس القضاء والأحكام في المغرب والأندلس على عهد المرابطين وقد ظلت هذه النوازل مرجعا فقهيا وأفادت منها بعض المؤرخين المحدثين ويعني بدراستها وإخراجها الدكتور محمد خلاف من بينها:

1- وثائق في شؤون العمران والأندلس، المساجد والدور، مستخرجة من مخطوط الأحكام الكبرى للقاضي أبي الأصبغ عيسى بن سهل، تحقيق محمد عبد الواهاب خلاف، مراجعة محمود مكي مصطفى كامل إسماعيل القاهرة، المركز العربي العالمي للإعلام.

---

[1]-محمد حجي: مرجع سابق، ص36.

[2]-ابن فرحون المالكي :**الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**،تحقيق مأمون ابن يحيى الدين الجنان،دار الكتب العلمية،بيروت، ط01،1996،ص374.

[3]-محمد المغراوي:"**مسائل العملة الصرف والأسعار في العصر المرابطي من خلال فتاوى ابن رشد من خلال التاريخ وأدبالنوازل**"، منشورات كلية الأدب والعلوم الإنسانية، الرباط، ط01، 1995، ص61.

[4]-عبد القادر ربوح:**الأحباس ودورها في المجتمع الأندلسي ما بين القرن (4-5هـ 10-15م)**، مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي الوسيط، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص30.

[5]-ابن سهل: أصله من جيان سكن قرطبة وتفقه بها سمع من حاتم الطرابلسي وتفقه بابن عتاب، أنظر، ابن فرحون: مصدر سابق، ص282.

[6]-ابن فرحون: نفس المرجع، ص282.

2- وثائق في شؤون الحسبة في الأندلس، مستخرجة من مخطوط الأحكام الكبرى لابن سهل وغيرها من الدراسات.

حيث نظم من خلال كتاب ابن سهل تنظيما موضوعيا انتج منه أبحاث وأعمال كثيرة كما قام بتحقيقه المحامي رشيد بن حميد النعيمي عام 1997[1].

وأيضا حققه الدكتور محمد مكي[2] ويصفه مخلوف في شجرة النور بقوله:<< الإمام الفقيه الموثق النوازلي الحافظ المشاور>>[3]وتكمن أهمية نوازله في أنه كان شاهد عيان على تلك القضايا المختلفة (قضايا ذات طابع مدني، قضايا خاصة بالسوق أي شملت نوازله على العديد من مظاهر الحياة اليومية الأندلسيين)[4].

3- نوازل ابن الحاج الشهيد (ت 529هـ) [5]:

يعتبر هذا الكتاب من أهم تآليف في الأندلس ولقد تم تحقيقه مؤخرا من قبل الباحث اليوسفي في دراسة أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه سنة 2018م.

ووصفه مخلوف في كتابه "الفقيه الحافظ العمدة المشهورة وشرح خطب صحيح وأطلقه على كتابه "ألف النوازل المشهورة"[6] وتتجلى القيمة الفقهية لنوازل ابن الحاج في كثرة نقله من مصادر فقهية عبثت بها عوادي الزمن ككتاب الواضحة ووثائق ابن العطار وغيرها.

---

[1]-محمد الأمين بلغيث: **الحياة الفكرية في الأندلس في عصر المرابطين**، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.ط)، 2014، ج01، ص36-37.

[2]-محمد حجي: مرجع سابق، ص38.

[3]-محمد بن محمد مخلوف:**شجرة النور الزكية في الطبقات المالكية**، المطبعة السلفية، القاهرة، (د.ط)، 1449هـ، ص130.

[4]- محمود أنور الزناتي، مرجع سابق، ص31-32.

[5]- محمد بن أحمد بن خليف بن إبراهيم التجيبي المعروف بابن الحاج الشهيد فقيه أندلسي تولى القضاء قرطبة مرتين، توفي مقتولا سنة 529هـ، أنظر، احمد بن يحي الضبي:**بغية الملتمس من تاريخ رجال الأندلس**، تحقيق إبراهيم الأبياري، درا الكتب العلمية، بيروت، ط01، 1989، ص75.

[6]-ابن مخلوف: مصدر سابق، ص132.

أما القيمة التاريخية لهذه النوازل فلها أهمية بارزة خاصة إذ علمنا مدى خطورة المرحلة التي يمنحها عصر ابن الحاج حين بين لنا تفاصيل عديدة تخص الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الأندلسي[1].

4- كتب النوازل المغربية:

سنقوم بتعريف أهم هذه النوازل وأشهرها والتي تعتبر موسوعات فقهية نذكر منها باختصار

1- جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتيين والحكام للبرزلي (ت841هـ):

يعد كتاب البرزلي[2] من أشهر الكتب الفقهية المغربية ولقد قام البرزلي بجمع فتاوى السابقين واختار بنفسه العنوان الكتاب فقال في مقدمته أو سمه بجامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتيين والحكام[3].

وتكمن أهمية هذا المؤلف أنه جمع الكثير من المسائل الخاصة بالبيوع والشركات إضافة إلى جوانب اجتماعية وسياسية[4].

---

[1]-ابن الحاج:مصدر سابق، ص146.

[2]- البرزلي: هو أبو القاسم بن أحمد العتل البلوي، يعرف بالبرزلي القيرواني، تقلد الإمامة والخطابة بجامع الزيتونة يعتبر من أكبر علماء المالكية في وقته ت841هـ/1438 م،انظر، احمد بابا التنبكي:**نيل الابتهاج بتطريز الديباج**، دار الكتب العلمية، بيروت، ص225-226.

[3]- أبي القاسم بن أحمد التونسي البرزلي: **جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا والمفتين والحكام**، تحقيق محمد الحبيب هبلة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط01، 2002، ج01، ص61.

[4]-البرزلي: نفس المصدر، ص41.

2- المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب للإمام الونشريسي (ت914هـ):

اختلفت في تسمياته فالبعض سماها نوازل الونشريسي والبعض الآخر يسميها باسم معيار الونشريسي[1]، ولقد أشار الونشريسي في مقدمته فقال:" وبعد فهذا الكتاب سميته بالمعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب وجمعت فيه من أجوبة متأخريهم العصريين و متقدميهم ما يعسر الوقوف على أكثره في أماكنه " وقام بتحقيقه محمد حجي[2] وتكمن أهميته في أنه عبر بصدق ووضوح عن واقع الحياة اليومية في المجتمع المغربي[3].

[1]- الونشريسي: ولد لأحمد بن يحي بن محمد بن عبد الواحد بن علي الونشريسي يحبل الونشريسي نشأ بتلمسان ولد حوالي 834هـ، أنظر: الونشريسي، المعيار المعرب و الجامع المغرب عن فتاوى علماء افريقية و الاندلس و المغرب ، تحقيق محمد حجي، دار المغرب الإسلامي، بيروت، ط02، 1980، ص أ.

[2]-نفسه: ص1.

[3]-نفسه: ج01، ص01.

الفصـل الثاني

الزراعة

المبحث الأول: ملكيات الأراضي

المبحث الثاني: الأنظمة الزراعية

المبحث الثالث: الإنتاج الزراعي

المبحث الأول: ملكيات الأراضي

اختلف الفقهاء في حكم أرض الأندلس منذ الفتح هل تعتبر أرض عشرية أو خراجية صلحية أو عنوة أو مختلطة [1]، حيث يذكر القاضي عياض نازلة عن أحباس النصارى وتشير إلى أن الفقهاء يذكرون أن الأندلس منها عنوة ومنها صلح [2]، وقد ساعد الاختلاف في حكم الأرض ذوي النفوذ والسلطات على التعدي على ملكية الدولة والأفراد لاسيما في أوقات الفتن والثورات واتسم في بعض الأحيان في صفة الشرعية والحق المكتسب [3].

1_ أراضي الدولة:

عرفت أراضي الدولة باسم المستخلص والمختص أو ديوان الضياع [4] والمستخلص هو الأراضي الزراعية والعقارات التي تخص بيت المال [5] ويشرف صاحب المستخلص على أراضي الدولة مزارعة ومساقات[6]ويتولى مالها[7] ولقد عمل المرابطون على ضم أراضي ملوك الطوائف حيث وردت نازلة أن يوسف بن تاشفين قام بضم أملاك كانت لبني عباد وجعلها وظيفة [8].

---

[1]-عصمت عبد اللطيف دندش:**الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين عصر الطوائف الثاني(510-546هـ**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1988، ص155.

[2]- القاضي عياض وولده: مصدر سابق، ص204.

[3]-عز الدين عمر موسى :**النشاط الإقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 2003، ص140.

[4]- دندش : نفسه، ص 158.

[5]- عز الدين عمر موسى : نفسه، ص140.

[6]- دندش : نفسه، ص 158.

[7]- انظر تعريف المصطلحين المزارعة والمساقات ص ص28-30.

[8]- البرزلي: مصدر سابق، ج5، ص370.

كما ضم أملاك بني صماح في ألمرية [1] كما ألحق المرابطين أراضي من توفي دون وريث إلى أراضي الدولة مما أدى إلى اتساع ملكية الدولة [2] وضمت الدولة أحباس الكنائس والأراضي والتي قام النصارى ببيعها لهم وكان ذلك سنة 521هـ/1127م[3].

كما قامت الدولة المرابطية باسترداد بعض العقارات التي كانت قد منحتها لبعض الأعيان [4].

وعرفت أراضي الدولة تناقص نتيجة بيع بعضها حيث تذكر نازلة أن أبو محمد سيد اللمتوني حاكم الأندلس قام ببيع بعض أملاك بيت مال المسلمين وقد أفتى ابن رشد بجواز هذا البيع بعد أن ثبت فيه السداد والغبطة ببيت المال... [5].

أما في عصر الموحدين فيذكر صاحب الصلاة أنهم قاموا بالإستلاء على أراضي والمدن والحصون التي كانت تحت حكم المرابطين وحلفائهم[6]ولقد تجنب الموحدين الأسباب والعوامل التي كانت سبب في تقلص أراضي الدولة في عهد المرابطين من هبة وإقطاع [7].

---

[1]- المرية: من مدن الأندلس المشهورة على ساحل البحر المتوسط وتقع بين مدينتي مالقة ومرسية، عماد الدين إسماعيل بن محمد بن عمر المعروف بأبي الفداء، **تقويم البلدان**،تحقيق رينود بارون ماك ديلان ،دار الطباعة السلطانية،(د.ط)، باريس، فرنسا،1830، ص17.

[2]- عبد القادر ربوح : مرجع سابق، ص92.

[3]- الونشريسي: مصدر سابق ،ج2، ص57.

[4]- اليوسفي: مرجع سابق ، ص 292.

[5]- الونشريسي :نفسه ،ج9، ص 613.

[6]- عبد الملك بن صاحب الصلاة :**المن بالإمامة تاريخ بلاد المغرب والأندلس في عهد الموحدين**، تحقيق عبد الهادي تازي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1964م، ص ص201_204.

[7]- دندش: مرجع سابق ،ص158.

2_ الأراضي الخاصة

امتلك سكان الأندلس الكثير من الأراضي الخاصة والتي عادة كانت تأتي إما عن طريق الهبة أو الإقطاع أو الوراثة أو الشراء[1]. "واختلف وضع الملكية الخاصة زمن الاستقرار والأمن عنه في زمن الفتن والاضطراب وقد رافقه الاستقرار السياسي في عهد المرابطين والموحدين إقبال الناس على شراء الأراضي والضياع والعقار واستثمارها بل شجع هذا الاستقرار بعض الأسر الأندلسية على اقتناء الدور والضياع" [2].

وتتراوح مساحة هذه الأراضي بين فدان [3] واحد أو دون ذلك وبين فدادين عديدة في بعض الأحيان، بل إن بعض النوازل تخبرنا بامتلاك بعضهم لضياع وقرى بأكملها [4]. حيث وردت نازلة للقاضي عياض أن رجلا له أرض داخل سوق مالقة وخارجها، من دور وأراضي بيضاء ومشجرة بأشجار التين وسائر الثمار عامرة وغامرة [5].

كما كانت الشراكة بين أصحاب الأراضي كما ورد في النازلة أن رجلين اشتركا في أرض فعمرها بالقليب [6]، وذكرت نازلة أخرى أن الرجلين كانت بينهم أملاك مشتركة بنصفين [7].

كما عرف أصحاب الملكيات الخاصة مشاكل بينهم حيث تذكر نازلة اختلاف مالكين الأرض مشتركة حول بيعها [8]، وتشير أخرى أن رجلان متجاوران في فدانين فتعدى أحدهما

---

[1]- عز الدين عمر موسى : مرجع سابق، ص148.

[2]- دندش: مرجع سابق ،ص ص 160_161.

[3]-"فدان": هو مقياس المساحة وتقدر مساحة الفدان في العصور الوسطى 6368 متر مربع، انظر فالترهنتس ،**المكاييل و الأوزان الإسلامية**، ترجمة كامل العسلي، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، (د.ط)، ص ص 97_98.

[4]- اليوسفي: في مرجع سابق، ص 391.

[5]- القاضي عياض ولده :مصدر سابق، ص 134.

[6]- الشعبي : مصدر سابق، ص 319.

[7]- ابن رشد :مصدر سابق، ج2، ص 723.

[8]- ابن الجاح : مصدر سابق ، ج2 ،ص 269.

وحرث بعض فدان صاحبه بغير اذنه [1] وكان بعض الشركاء يتعدون على بعضهم البعض فلقد وردت نازلة لابن رشد أن رجلا تعدى على حصة رجل بأرض مشتركة بينهما فزرعها[2]. لذلك كان بعض الشركاء يستخدمون حق الشفعة لإعادة حق الملك لهم فقد ذكر ابن الجاح اختلاف مالكين للأرض زرعا أحدهما قطعته في غياب الآخر فأراد الآخر أن يأخذ بالشفعة [3].

تعدي بعض الأمراء على أملاك خاصة حيث تذكر نازلة تعدي ابن عباد على ملك خاص لابن زهر يتضمن عقارات وأملاك وطالبت به العائلة بعد زوال ملك بني عباد [4].

ولقد كانت بعض النساء يمتلكن أراضي وهذا ماورد في نازلة أن رجلا له أملاك كبيرة مشتركة بينه وبين بنات أخيه [5].

3_ أراضي الاحباس:

وأصول هذه الأراضي غالبا من الملكيات الخاصة وحدها، وتحبس للأعمال الخيرية خصوصا تأسيس المساجد وإصلاحها وعلاج المرضى وتزويج اليتامى وافتكاك أسرى المسلمين وخدمة الحرمين وغيرها [6].

فقد اهتم المجتمع الأندلسي بالأحباس واحترموا القواعد الفقهية المنظمة لها[7]. ومن شروط الأحباس أن يصرف الحبس إلا في المصرف الذي عيّنه محبسه[8] ولقد تشدد

1- البرزلي : مصدر سابق ، ج2 ، ص 72.

2- ابن رشد : المصدر السابق ،ج2 ، ص 833.

3 - ابن الجاح : نفسه ، ج2 ، ص 271.

4- نفسه:ج1 ،ص ص 194_195.

5- القاضي عياض وولده : مصدر سابق، ص 134.

6- دندش : مرجع سابق، ص ص 162_163.

7- عبد القادر ربوح : مرجع سابق، ص50.

8- الشعبي : مصدر سابق ، ص 90.

المرابطون بهذه القاعدة فذهبوا إلى عدم جواز المفاوضة فيها أو المغارسة إلا بحكم قاضي، ووافقوا على المزارعة لأن أجلها قصير[1] كما كان النصارى يحبسون الأراضي على كنائسهم وقد ذكرت نازلة ذلك في:" أحباس حبسها نصارى معاهدون على كنيسة لهم وكان القسيسون يستغلونها وينفقونها في مصالح كنائسهم" [2].

ولقد عرف عصر المرابطين في أواخره تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية للدولة فاستغل الوكلاء أو أنظار الأحباس الوضع فقاموا بنهب موارد الأحباس [3]. حيث وردت نازلة في هذا الشأن أن أحد فقهاء بطليوس قام بكراء أرض محبسة على نسوة خمسين عاما وبعد سبع سنوات قمن عليه بفسخ العقد ومبلغ الكراء، فأفتى الفقهاء بفسخ العقد[4].

المبحث الثاني: النظام الزراعـــي

تعددت أشكال الأنظمة الزراعية في الأندلس للاستفادة من محصول الأرض، حيث كان يبرم عقد بين صاحب الأرض والمزارع الذي يكون طرفا رئيسيا في الشراكة المبرمة.

وسنحاول فيما يلي الحديث عن الطرق المتمثلة في : المزارعة والمغارسة والمساقاة.

---

[1]- عز الدين موسى : مرجع سابق،ص156.

[2] - القاضي عياض وولده : مصدر سابق ، ص 203.

[3]- حسين عيساني :**دور الأوقاف الإسلامية وأثرها على الاقتصادي والاجتماعي في الحضارة الإسلامية فيعهد المرابطين والموحدين(448/665هـ/1056-1269م)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر ،يوسف بن خدة ،2011-2012 ، ص 50.

[4]- البرزلي : مصدر سابق ، ج5 ، ص 364.

1- المزارعة

المزارعة في اللغة مفاعلة من زارع، وهي الإنبات أو المعاملة على الأرض ببعض مايخرج منها[1]، وهي في الأصل تقتضي فعلا من الجانبين(مالك الأرض والمزارع) [2].

أما اصطلاحا: هي المعاقدة على الزرع بين صاحب الأرض وبين المزارع على أن يقسم الحاصل بينهما بالحصص التي يتفقان عليها وقت العقد [3].

كما يذكر البرزلي في عقد المزارعة تسمية المتزارعين وذكر الأرض وتحديدها ودفعها على المزارعة وكم من سكة يضربها، وكم من زوج يحرثها، وما يخرج كل واحد من الزريعة وخلطها والإصابة على قدر إخراج البذر [4].

كما أن هنالك اختلاف في حصة المزارع، فهناك مزارعة على النصف حيث يقدم صاحب الأرض ، الأرض ونصف الزريعة أما المزارع فيقدم نصف الزريعة والعمل[5].

إضافة إلى المخامسة ويسمى المزارع بالمخامس أو الخماس حيث يأخذ المزارع خمس الغلة لأنه لم يساهم في شيء سوى بجهده فيقوم بكل الأعمال الزراعية من حرث وزرع وسقي أما صاحب الأرض فعليه الأرض والزريعة[6]. كما يتفق العامل مع صاحب الأرض على أخذ الربع كما ورد في النازلة أن رجلين اشتركا في الزرع على أن يجعل أحدهما الأرض والبذر والبقر، والثاني في العمل ويكون الربع للعامل، والثلاثة أرباع لصاحبه [7].

---

[1]- أبو العباس أحمد الفيومي المقري :**المصباح المينر**، دار ابن الجوزي ، مصر ، القاهرة، ط1 ، 2013 ،ص 159.

[2]- بزاز الخلود : **آلات الفلاحة والسقي وتقنيات الحرث في القرب الاسلامي من ق2هـ الى8هـ الموافق ل7م إلى 13م**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الوسيط،جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة ،2017-2018 ، ص 13.

[3]- نزيه حماد : مرجع سابق ، ص 413.

[4]- البرزلي : مصدر سابق ، ج3،ص 427.

[5]- الشعبي : مصدر سابق، ص 322 . ابن الحاج : مصدر سابق ، ج1 ، ص37.

[6]- الشعبي : نفسه، ص 310 . ابن الحاج : نفسه ، ج3 ، ص ص606 _607.

[7]- ابن رشد : مصدر سابق ، ج2 ، ص1011.

ومن صور المزارعة أيضا المثالثة حيث دفع رجل أرضا إلى عامل يخدمها مقابل أنه يأخذ الثلث[1]، إلا أن العادة أن يزارع المزارع على جزء معلوم[2]، فإذا لم يحدد هذا الجزء يقع النزاع مثل أدخل رجل مناصفا في أرضه وكان لصاحب الأرض بيت مليء تبنا فأنفقه المناصف، ثم خرج على صاحب الأرض فطالبه بالتبن، وأقر الفقهاء له بذلك [3]. وكانت هنالك خلافات تقع بين المزارع وشريكه فذكرت نازلة أن شريكان اشتركا في الزريعة والحرث وأراد أحدهما أن يستولي على حق الآخر[4]، وهنالك نازلة أخرى في أن رجلين اشتركا في الأرض فعمّرها بالقليب فلما حان وقت الزريعة غاب أحدهما فحرث الشريك الباقي جميع الأرض فلما أتى وقت الحصاد عاد الشريك الغائب فأراد أن يأخذ حقه كاملا[5].

2_ المغارسة

لغة: من الغراس وهو فسيل النخل، وما يغرس من الشجر.

أما **اصطلاحا:** فهي أن يدفع شخص أرضا له بيضاء أي ليس فيها شجر إلى رجل مدة معلومة ليغرس فيها شجرا على أن ما يحصل من الغراس والثمار يكون بينهما نصفين وغير ذلك [6].

---

[1]- الشعبي : مصدر سابق، ص 322.

[2]- الونشريسي : مصدر سابق ، ج8 ، ص 166.

[3]- نفسه : ج8 ،ص175.

[4]- ابن رشد : مصدر سابق ، ج1 ، ص ص 191_192.

[5] - الشعبي : نفسه ، ص 112.

[6]- نزيه حماد : مرجع سابق ، ص 231.

كما يعرفها البرزلي أيضا: رسم المغارسة العام معاملة على مؤونة الشجر، والخاص معاملة على مؤونة الشجر والثمر والأرض [1]، وعلى العامل الغرس والحرث والنقش إلى ظهور صلاحها وبدء طيبها، ولا يجوز المغارسة في بقل ولا زرع ولا بصل [2].

وتعتبر المغارسة من الأنظمة الزراعية التي عرفها الأندلسيون وهي أن يستأجر الملاك مزارعا يتقن غراسة الأشجار لمدة معلومة[3]. كما كانت عملية المغارسة تدوم من عام إلى عامين[4] حتى إلى سبعة أو ثمانية أعوام[5] ويجوز للمغارس أن يبيع عمله قبل إبان الغرس [6].

وكانت تقوم مشاكل في المغارسة بين الشريكان حيث تذكر نازلة " غارس رجلا إلى الإطعام مغارسة صحيحة فإذا بلغته كان بينهما بنصفين يقتسمانه فلما بلغ ذلك احترق فامتنع رب الأرض من إعطائه نصفها [7].

3- المساقاة: (نظام السقي)

تعد المياه من أهم مقومات الزراعية التي تشكل أكبر نشاط مستهلك للمياه من بين الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الإنسان، وتتمثل عملية استغلال المياه في هذا النشاط فن

---

[1]- البرزلي: مصدر سابق ، ج2 ، ص 371.

[2]- بزاز خلود : مرجع سابق ، ص 14.

[3]- عبد العزيز حاج كولة :**الحياة الاجتماعية والاقتصادية بالأندلس من خلال النوازل الفقهية في القرنين5-6هـ/11-12م** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الوسيط ، جامعة الجزائر02 ، 2010/2009 ، ص 119.

[4]- ابن رشد : مصدر سابق ، ج3 ، ص 1360.

[5]- الونشريرسي : مصدر سابق ، ج10 ، ص ص 298 _299.

[6]- الونشريسي : نفسه ، ج6 ، ص 202.

[7]- البرزلي : نفسه ، ج3 ، ص 372.

تقنية تسمى السقي أو الرّي،ويعرف الفيروز آبادي السقي بقوله:" سقاه سقيه واسقاه: دله على الماء، أو السقي ماشيته، أو أرضه أو كلاهما جعل له ماء" [1].

اهتم الأندلسيون بنظام الرّي واستغلال مياه الأنهار والعيون وجرّها إلى السهول بطرق مختلفة كما أقيمت السدود على الأنهار للتحكم في المياه، حيث يذكر الإدريسي أنه تحت قنطرة قرطبة يعترض وادي الرصيف سدّ مصنوع من الأحجار [2]، وتجديد السواقي وقنوات المياه، حيث تذكر" نازلة أن الأندلسيين يقتسمون المياه من خلال إنشاء السواقي والقنوات"[3]كما اشتركوا في إنشائها حيث يذكر ابن الحاج "أن رجل اشترك مع قوم في حفر ساقيته في أرضه"[4].

وكانت السواقي تتعرض للانسداد ووردت نازلة في هذا الشأن :"أن السواقي كانت تتضرر بالنشم كثيرا والشجر في حافتي الساقية مما يضطر صاحبها إلى تنقيتها لكي يسهل جريان الماء بها" [5].

كان أهل الأندلس يعتمدون على السقي المشترك في هذا وردنا نازلة لابن الحاج أن أهل قرية لهم ساقية يسقون الماء عليها لسقي أراضيهم وثمارهم وجناتهم ولكل واحد منهم حصة في الماء المذكور معلومة، والساقية المذكورة في أرض السلطان وفي أرض رجل منهم يسوق كل واحدة منهم حصته عليها في اليوم الذي وجب له، لا يعترض واحد منهم لصاحبه على هذا السبيل كانوا في الساقية والماء المذكورين منذ كانوا وعليها كان آباؤهم وأجدادهم[6].

---

[1]- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيزوز آبادي :**القاموس المحيط** ، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ،بيروت ، ط8 ، 2005 ، ص 1295.

[2]- الإدريسي :**المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس مأخوذة من كتاب نزهة المشتاق في اختراق لآفاق** ، مطبعة بريل ليدن ، 1863 ،ص212.

[3]- ابن رشد : مصدر سابق ، ج3 ، ص1575.

[4]- ابن الحاج : مصدر سابق ، ج3 ، ص 617.

[5]- الونشريسي : مصدر سابق ، ج8 ، ص ص 400 _401.

[6]- ابن الحاج : نفسه، ج2 ، ص 256 . ابن رشد ، نفسه، ج3 ص ص1604 _1605.

كما اعتاد أهل الأندلس استلاف حصة المياه من بعضهم البعض ويقتسمها بالأيام[1].

وكانت تقوم مشاكل ونزاعات بين السكان حول الماء حيث تذكر نازلة اختلاف فريقين حول كيفية تقسيم المياه فحكم بينهم بعض القضاة باتفاق فرضوا بذلك مدة معلومة (شهور لأصحاب الجنات وباقي شهور السنة لأصحاب الرحي) لكن عادت المشاكل بينهم بسبب القحط وقلة الأمطار[2].

وتذكر نازلة عن النزاع بين قوم يسكنون أعلى النهر وقوم يقطنون أسفله فقام الأعالي بقطع الماء عن الأسافل فأفتى ابن رشد أن الأعالي أحق بالتبدية في السقي[3]. وفي نازلة لابن الحاج أن رجلا أقام حماما ورحى تحت ساقية قديمة وقطع الماء عن شركائه فأفتى ابن الحاج لا يجوز له أن يأخذ من الماء شيء إلا برضا أربابه [4].

المبحث الثالث: الإنتاج الزراعي

تكشف العديد من الرحلات الجغرافية والنوازل الفقهية عن خصوبة أراضي الأندلس وتنوع انتاجها الزراعي المعتمد أساسا على الفلاحة. ومما ساعد على تطور الزراعة في الأندلس خصوبة تربتها وتنوع تضاريسها وكثرة الأنهار والوديان والعيون كل هذا ساهم من تنوع المنتوج الزراعي [5] وتنوع الثروة الحيوانية.

1- طرق وأساليب الزراعة

يبدوا أن العمل الزراعي كان يقوم على الدورة الزراعية الثلاثية، فالأرض بين بورو قليب ومعمور[6]، لذلك وجد في كتب النوازل طرق استغلال الأرض لكي تعطي منتوجا

---

[1]- ابن رشد : مصدر سابق ، ج3 ، ص ص 1306 _1307.

[2]- القاضي عياض وولد : مصدر سابق ، ص 250.

[3]- ابن رشد : نفسه، ج2 ، ص 1140.

[4]- ابن الحاج وولده : مصدر سابق ، ج2 ، ص 256.

[5]- دندش : مرجع سابق ، ص 164.

[6]- عز الدين موسى : مرجع سابق ، ص 189.

جيدا حيث تشير نازلة أن العملية الزراعية تتم بمراحل (لأن رجلا أكرى أرضه في وقت القليب ويزرعها في زمن الزراعة).

من هنا نلاحظ أن العملية الزراعية تبدأ بقلب الأرض أولا ثم تزرع في زمن الزرع وهذه العملية تعطي نتائج جيدة وتجود الأرض بالزرع جيد[1]. واستعملوا في ذلك المحراث والفؤوس في قلب الأرض [2].

ولقد اعتمد المزارعون الأندلسي ونعلى عملية التزبيل من أجل تخصيب الأرض لكي يكون الإنتاج وفير ويمتاز بالجودة لذلك زبل الحيوانات وورق القنبط و الكروم فهو يعتبر أجود الأزبال[3]. حيث تشير نازلة ذكرها ابن سهل أن الأندلسيون كانوا عارفين بجودة الأرض سواء باستعمال الزبل أو أن أصل الأرض جيدة [4] ومن عمليات التهيئة أيضا إزالة الأحجار والأعشاب الضارة منها [5] ويدل كل هذا على تطور أساليب الزراعة عندهم.

2_ المحاصيل الزراعية

كانت الحبوب من القمح والشعير من أهم المحاصيل الزراعية التي اعتنى بها الأندلسيون بزراعتها [6] ومن أشهر المدن الأندلسية في زراعة القمح مدينة غرناطة حيث

---

[1]- ابن رشد : مصدر سابق ،ج2 ، ص 1186.

[2]- فائزة البوكيلي :**التراث الفلاحي في الأندلس في عهد كل من ملوك الطوائف والمرابطين** ، منشورات عكاظ ، السعودية ، 2011 ، ص 114.

[3]- ابن العوام الإشبيلي :**الفلاحة الأندلسية** ، تحقيق أنور أبو سويلم آخرون ، منشورات مجمع اللغة العربية الأردنية ، الأردن ، ط1 ، 2012 ، ج1 ، ص ص 450 _ 460.

[4]- أبو الأصبغ عيسى ابن سهل :**ديوان الأحكام الكبرى** ،تحقيق رشيد النعيمي،شركة الصفحات الذهبية المحدودة ، الرياض،ط1 ،ج2 ،1049

[5]- يوسف نكادي :**أساليب الزراعة والغراسة والتناوب بين الإستغلال والإستراحة في الأندلس خلال القرن الخامس،** منشورات عكاظ ، السعودية ، 2011 ، ص 244.

[6]- دندش : مرجع سابق ، ص 165.

وضعها ابن الخطيب بأنها:"بحر من بحور الحنطة ومعدن للحبوب "[1] وأيضا مدينة جيان كثر إنتاج القمح فيها ومختلف الحبوب حيث ذكرها الحميري بأنها : "بها جنات ومزارع وغلات القمح والشعير الباقلي وسائر الحبوب" [2] ولكثرة إنتاج الحبوب كان أهل الأندلس يقومون بتخزينه من خلال اكتراء دور لتخزين الأطعمة وغير ذلك [3].

واضطر بعضهم إلى بيعه بسعر زهيد وفي ذلك تذكر نازلة:" أن وصيا باع قمح يتيم بسعر أقل من سعره الحقيقي وهذا من خوفه أن يفسد لأن السوس قد شرح فيه[4].

كما انتشرت زراعة الحرير في مدن الأندلس وأشهرهم مدينة جيان حيث يذكر الحميري أن بها ثلاثة ألاف قرية كلها يربي فيها دود الحرير[5].

حيث تذكر نازلة لابن رشد على زراعة الحرير بجيان [6]. كما انتشرت أشجار الزيتون في الأندلس خاصة في مدينة إشبيلية في جبلها المعروف بالشرف [7] ونتيجة لكثرة أشجار الزيتون تذكر بعض النوازل إنتاج الزيت في الأندلس[8].

---

[1]- لسان الدين بن الخطيب :**الإحاطة في أخبار غرناطة**، تحقيق محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط 2، 1973 ، ص 98.

[2]- محمد بن عبد المنعم الحميري :**الروض المعطار في خبر الأقطار** ، تحقيق إحسان عباس ، مكتبة لبنان ، ط1 ،1975، ص 183.

[3]- الشعبي : مصدر سابق ، ص 314.

[4]- ابن سهل : مصدر سبق ، ج2 ، ص279.

[5] - الحميري : نفسه ، ص 183.

[6]- ابن رشد : مصدر سابق ، ج1 ،ص ص 330_331.

[7]- الإدريسي : مصدر سابق ، ص ص 173 _ 177.

[8] - البرزلي : مصدر سابق ، ج4، ص 511.

ومن المحاصيل الزراعية التي عرفتها بلاد الأندلس أيضا قصب السكر حيث تذكر نازلة اشتهار مدينة المنكب[1] بزراعته حيث قام أهل هذه المدينة بكراء أرضهم لزراعة قصب السكر لثمانية أعوام حيث اشترط بعض المكرين على المكتري أن يترك له بعد انقضاء مدة الكراء جذرة قصب السكر، حيث إذا ألقيت بالأرض تباع بالثمن عالي وإذا أقلعت لا ينتفع أحد بها[2]. ويذكر المقري أن انتشاره كان في سواحل الأندلس[3].

ولقد اهتم الأندلسيين بزراعة الكروم حيث احتلت مساحات واسعة حيث تذكر نازلة :" أن لرجل كرم بين الكروم لأناس شتى متلاصقة" [4] ومن المدن المشهورة بزراعة الكروم نذكر مدينة غرناطة [5]واشبيلية[6].

كانت تصدر هي الفاكهة إلى النصارى حيث سأل ابن رشد ما حكم بيع الكروم إلى النصارى " فأجاب بأن هذا التعامل مكروه"[7].

إضافة إلى فواكه أخرى حيث يصف ابن بطوطة خيرات مالقة "رأيت العنب يباع في أسواقها بحساب ثمانية أرطال بدرهم صغير، ورمانها المرسي الياقوتي لا نظير له في الدنيا، وأما التين واللوز فيجلبان منها ومن أحوازها إلى بلاد المشرق والمغرب"[8].

---

[1]- المنكب : مدينة حسنة متوسطة تبعد عن غرناطة بثلاثين ميلا؛ انظر الإدريسي ، ص 299 ""الميل :1855متر أي1855 * 3=55650 متر= 55.650كم انظر محمد علي جمعة: **المكاييل والموازين الشرعية** ، القدس للنشر والإعلان ، القاهرة ،ط2 ،2001 ، ص 53.

[2] - الونشريسي : مصدر سابق،ج1،ص 289

[3]- أحمد بن محمد المقري التلمساني: **نفخ الطيب من غصن الأندلس الرطيب** ، تحقيق إحسان عباس ،دار صار ، بيروت،(د .ط) ،ج1 ، 1988 ،ص200.

[4]- ابن سهل :مصدر سابق، ج2، ص 1254.

[5] - ابن بطوطة : **تحفة النظار في غرائب الأمطار وعجائب الأسفار** ،حققه الشيخ محمد عبد المنعم العريان ، دار إحياء العلوم ،بيروت ،ط1،1987،ج2 ،ص 83.

[6]- أبي القاسم بن الحوقل النصيبي: **صورة الأرض** ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، 1995 ، ص 110.

[7]- ابن رشد : مصدر سابق ، ج1 ، ص ص 165_166.

[8] - ابن بطوطة : نفسه ، ص ص 681_681.

1- تربية الحيوانات والمراعي

عرف على بلاد الأندلس أن بلادها غنية بالغابات والمراعي وكثرة الوديان والأنهار كل هذا ساعد على وجود ثروة حيوانية.

أ- المراعـــي

انتشرت المناطق الرعوية في الأندلس وهذا نتيجة لكثرة المساحات الخضراء منها جزيرة ميورقة التي يصفها ابن حوقل بأنها "واسعة الخير كثيرة الثمار رخيصة الماشية كثيرة المراعي" [1]. وأيضا مدينة بلنسية التي كان بها منازل ومسارح[2].

حيث كانت مسارح مشتركة لرعي الأغنام حيث تشير نازلة أن هناك مسارح مشتركة بين الفلاحين(أراضي رعوية) فتمت قسمتها بينهم [3].

لقد كان أهل الأندلس يشتركون في رعي أغنامهم حيث تذكر نازلة أن أهل قرية لهم غنم لكل واحد منهم جزءا منها يتداولون في حرزها ولكل واحد منهم الذي يحرز فيها جميع المواشي، أما من لم يستطع فيقوم بإيجار شخص ليرعى الماشية [4].

كما كان أصحاب الأغنام يستأجرون رجلا ليرعى أغنامهم كما ورد في نازلة أن رجلا إستأجر راعيا يرعى غنما له [5]، فقد كانت تحدث مشاكل بين الراعي ورب الغنم وتذكر نازلة أن رجل إستأجر راعيا يرعى غنما له لمدة معلومة وبعد انقضاء المدة اختلف في عدد الشياه

---

[1]- ابن الحوقل : مصدر سابق ، ص 115.

[2]-ابن سعيد المغربي: **المغرب في حلى المغرب** ، تحقيق شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط4 ،ج 1،ص 102.

[3]- البرزلي : مصدر سابق ، ج5 ، ص 32.

[4]- الشعبي : مصدر سابق ، ص 161.

[5]- ابن رشد : مصدر سابق ، ج3 ، ص 1304.

المستأجرة[1]. في حين تذكر نازلة أخرى عن ضياع المواشي حيث يظن صاحب المواشي أن الراعي باعها أو أكلها[2].

ب- تربية الحيوانات

لقد ذكرنا سابقا عن كثرة المراعي في الأندلس وهذا يدل على أن أهل الأندلس امتلكوا أنواع كثيرة من الحيوانات منها الأبقار والأغنام التي كانت في عدة مناطق منها اشبيلية حيث يصفها الحموي" بها المراعي وهي مواضع ندبة ومروجها لا تتهشم وتتمادى غضارته"[3].

أما ميورقة فتمتاز بوفرة العشب في المراعي حيث ذكرها ابن حوقل بكثرة الماشية ورخصها [4].

وتذكر بعض النوازل امتلاك أشخاص عدد كبير من الأغنام حيث تشير نازلة أن رجلا يمتلك مائتي رأس من الغنم[5]. كما كانت هناك الشراكة في الغنم وتذكر نازلة أن رجلا كان بينه وبين أحد أربعمائة رأس من الغنم(مناصفة بينهما) [6].

إضافة إلى تربية الخيل والبغال حيث اشتهرت قرطبة بتربية البغال فيذكر الحموي أن ثمن البغلة عندهم خمسمائة أما المائة والمائتان فكثر لحسن شكلها وألوانها وقدودها وعلوها وصحة قوامها [7].

---

[1]- ابن رشد :مصدر سابق ، ج3 ، ص 1304.

[2]- الشعبي :مصدر سابق ، ص 288.

[3]- الحميري : مصدر سابق ، ص 21.

[4]-ابن حوقل : مصدر سابق ، ص 115.

[5]- ابن رشد: نفسه ، ج3،ص 1304.

[6]- نفسه: ج2، ص 1177.

[7]- ياقوت الحموي : **معجم البلدان** ، دار صار ، بيروت ،(د .ط)،1977 ، ج1 ، ص 324.

بالإضافة إلى الماشية والخيول والبغال فإن هناك ثروة أخرى وهي النحل المنتج للعسل حيث اشتهرت عدة مناطق بإنتاج العسل وهو دليل على تربية النحل بها ومن المناطق نذكر:

جيان التي يذكرها الحميري بكثرة إنتاج العسل[1]. وفي هذا تشير نازلة أن أهل الأندلس كانوا يقومون بتربية النحل المجبحة(خلايا تصنع من الخشب)[2] والدليل على اهتمام الأندلسيين بتربية النحل ما ذكره ابن العوام في كتابه حيث أوضح فيه كيفية تربية والإكثار من إنتاج العسل[3].

كما اهتموا أيضا بتربية دودة الحرير التي يتم بواسطتها إنتاج الحرير[4]. ظلت الأندلس محافظة على نفس وتيرة نشاطها الزراعي باستثناء بعض الفترات التي عرفت فيها الأندلس موجة من الفتن والكوارث الطبيعية، فقد تعرضت لغارات الجراد في عدة سنوات، يذكر ابن القطان: أنه في عهد أمير المسلمين علي بن يوسف هاجم الجراد بلاد الأندلس لمدة ستة أعوام من سنة 526هـ إلى 531هـ أتى فيها على الأخضر واليابس[5].

كما كان يصيب الزرع والصر والقحط كما ورد في نازلة أن الزرع إذا أصابه الصر وهو الربيع، ثم أصابه القحط بعض ذلك[6]. حيث يذكر ابن عذارى في سنة 498هـ/1105م، (تناهى القحط في بلاد الأندلس والعدوة حتى أيقن الناس بالهلاك) [7].

---

[1]- الحميري : مصدر سابق، ص 183.

[2]- الشعبي : مصدر سابق ، ص ص 296_133_135.

[3]- ابن العوام الإشبيلي : مصدر سابق ، ج6 ، ص ص 290 _291.

[4]- تم التطرق إلى تربية هذه الحشرة في عنصر المحاصيل الزراعية انظر ص34.

[5]- ابن القطان المراكشي :**نظم الجمان في ترتيب ما سلف من أخبار الزمان** ، تحقيق محمود علي مكي ، دار الغرب السلامي ،بيروت،ط2 ،(د.ت) ، ص 226.

[6]- ابن رشد : مصدر سابق ، ج2 ، ص 1284.

[7]- ابن عذارى المركشي: **البيان المغرب في أخبار لأندلس والمغرب** ، تحقيق إحسان عباس ،دار الثقافة ، بيروت ، لبنان ، ط3 ، 1983 ،ج4 ، ص 45.

إضافة إلى الحروب والفتن والغارات في ذلك يذكر ابن القطان (وضربت خيل النصارى على قرى اشبيلية من جهة حصن القليعة، فأوسعتها غارة وسيبا وقتلا ونهبا) [1]. مما سبب حالة الخوف والذعر في ملاك الأراضي حيث تذكر نازلة أن رجلا تصدق على ولده أرض وجنات ودور وغيرها وهنا في قرية أخرى لكنها كانت قريبة من موضع مخوف من العدّو ولا يصل إليها حيث لم يعمرها حوالي ثلاثين سنة[2].

من خلال ما تطرقنا إليه نستنتج أن الزراعة بالأندلس عرفت تطورا وازدهارا كبيرا وهذا بفضل اهتمام الأندلسيون بالأرض ومعرفتهم في طرق استغلالها، إضافة إلى مجموعة من العوامل (مناخ،أراضي خصبة، أنهار) ساعدت في ازدهار هذا النشاط الهام.

[1]- ابن القطان : مصدر سابق ، ص 226.

[2]- البرزلي : مصدر سابق ، ج5 ، ص 513.

الفصـل الثالـث

الصناعة

المبحث الأول: الصناعة النسيجية

المبحث الثاني: الصناعة الغذائية

المبحث الثالث: الصناعات الأخرى

عرفت الأندلس ازدهارا كبيرا في المجال الصناعي، وهذا راجع إلى وفرة المواد الخام إضافة إلى شهرة الأندلسيين بحبهم للعمل.

كما ذكر المقري الكثير عن طباع أصل الأندلس وأوصافهم الدالة على حسن تدبيرهم لمختلف الأمور وبراعتهم وتقديسهم للعمل ومما قاله: أنهم كانوا" أحرص الناس على التميز، فالجاهل الذي لم يوقفه الله للعلم يجهد أن يتميز بصنعة"[1].

كما أن لهم خصائص كثيرة لما يصنعونه وتميزت عن سائر البلدان في ذلك وقت، مثل الصناعات النسيجية كالحرير والصوف في جيان والصناعات الغذائية كالزيتون في قرطبة وغيرها من الصناعات وعبر المقري عن ذلك في قوله: " أنهم صينيون في إتقان الصنائع العملية وإحكام المهن الصورية"[2] .

المبحث الأول: الصناعة النسيجية

تعد الصناعة النسيجية من أكثر الصناعات رواجا وازدهارا بالأندلس في مختلف العهود التي مرت بها، وهذا لكونها تزخر بالمواد اللازمة لهذه الصناعة كالقطن، والكتان، والحرير، الذي عرف الصدارة في أنواع النسيج ولاغرابة في ذلك لأن الأندلس تعرف بتربية دودة الحرير على نطاق واسع نظرا لكثرة أشجار التوت فيها وقد يذكر الحميري: " بأنه بجيان لأزيد من ثلاثة ألاف قرية تربي دود الحرير"[3] وأنها من اختصت بالأنسجة الحريرية [4].

[1] _ المقري : مصدر سابق، ج 1، ص 22.

[2] _ نفسه، ج 3، ص 151.

[3] _ الحميري: مصدر سابق، ص 183.

[4] _ ابن رشد: مصدر سابق، ج1، ص ص 329_330.

بإضافة إلى قرطبة التي حظيت بشهرة واسعة في صناعة المنسوجات بأنواعها المختلفة منها أقمشة الحرير السميكة[1].

ولكن بعد سقوط الدولة الأموية [2] واضمحلال قرطبة في عصر الفتنة قامت صناعة النسيج إلى ألمرية فقد ذكر ياقوت الحموي:" ويعمل بها الوشي والديباج فيجاد عمله، وكانت أولا تعمل بقرطبة ثم غلب عليها ألمرية فلم يثقف في الأندلس من يجيد عمل الديباج إجادة أهل ألمرية" [3]حيث عرفت بشهرة عالمية في صناعات المنسوجات الحريرية[4]ويذكر المقري بأن بها ثمانمائة نول لنسيج وطرز الحرير [5] وكان أهل الصنعة بالأندلس يضطرون إلى كراء المناسج[6]وفي هذا تشير نازلة إلى صيغة الكراء حيث أنهم كانوا يكترون المناسج من النيارين على عمل معلوم وأجرة معلومة من أجل فمتعوا من ذلك وقالوا لا يجوز ولا يكون الكراء إلا لأجل معلوم وأجرة معلومة وكراء معلوم [7].

وقد عضمت صنعة النسيج بألمرية حيث ذكر ابن سعيد عن ابن فرج حدث فيها من صنعة الوشي والديباج على اختلاف أنواعه، ومن صنعة الخز وجميع ما يعمل من الحرير، ما لم يبصر مثله في المشرق ولا في بلاد النصاري [8].

---

[1] _ محمد عبد الوهاب خلاف: **قرطبة الإسلامية في القرن الحادي عشر الميلادي- الخامس الهجري الحياة الاقتصادية والاجتماعية**، دار التونسية للنشر، تونس ، (د.ط)، 1984، ص 167.

[2] _ قام عبد الرحمان الأوسط في أيام حكمه في إتخاذ الطراز الذي كتن حديث الآفاق، انظر لسان الدين بن الخطيب: **أعمال الأعلام في من بويع قبل الاحتلام من ملوك الإسلام**، تحقيق ليفي بروفسال، دار المكشوف، بيروت، لبنان، ط2، 1956، ص 20.

[3] _ الحموي: مصدر سابق، ج 5، ص 119.

[4] _عبد العزيز سالم: **تاريخ مدينة ألمرية الإسلامية قاعدة أسطول الأندلس**، مؤسسة شباب الجامعة لطباعة والنشر، الإسكندرية، (د. ط)، 1984، ص 155.

[5] _ المقري: مصدر سابق، ج1، ص 163.

[6] _ الحاج كولة: مرجع سابق، ص 133.

[7] _ الونشريسي: مصدر سابق، ص 223.

[8] _ ابن سعيد المغربي: مصدر سابق، ج 2، ص ص 193_ 194.

ولقد تعددت المنتوجات الحريرية في ألمرية منها (الحرير الموشية والديباج الفاخر والسقلاطون [1] والستور المكللة [2] والثياب المعنية [3])[4].

بإضافة إلى ألمرية كانت مرسية من مراكز صنع الحرير والديباج[5].أما صناعة البسط فيقول الحميري بأن: " أهلها حذق بصنعتها وتجويدها لا يبلغه غيرهم" [6].وقد كانت ثياب الرجال تصنع بالحرير، حيث يذكر ابن سهل أن صانع الحرير، يصنع عمائم الرجال من الحرير [7].

وإلى جانب المنسوجات الحريرية انتشرت صناعة القطنية والكتانية وأهم مراكزها إشبيلية، وحصن بكيران والمنسوجات الصوفية في سرقسطة (تقع شمال شرق الأندلس) [8]واختصت النساء بهذه الصناعة حيث يذكر الزهري:" وأهلها كلهم رجالا ونساء صناع بأيدهم وأكثر نسائهم الغزل الذي يقارب الحرير في سومه" [9].

---

[1] _ السقلاطون : وهو نسيج رقيق الملمس سميك الصنعة مطرز بالذهب وكان معروف ببلاد اليونان ثم انتقل في نسجه إلى بلاد المغرب، أنظر، محمد أبو الفضل:**تاريخ مدينة ألمرية الأندلسية في العصر الاسلامي دراسة في التاريخ السياسي و الحضاري**،دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، (د.ط)، 1996، ص 174.

[2] _ الستور المكللة: أقمشة من الحرير خفيفة ورقيقة تزدان بزخارف نباتية وأزهار تشبه الإكليل،انظر عبد العزيز سالم: مرجع سابق، ص 152.

[3] _ الثياب المعينة: نسيج من الكتاب أو القطن يزدان بترابيع صغيرة على شكل معينات، مرجع نفسه، ص 158.

[4] _جهاد غالب مصطفى زغلول: **الحرفو الصناعات في الأندلس منذ الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة**، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة الأدرن، 1994، ص 78.

[5] _ ابن سعيد المغربي: مصدر سابق، ج2، ص 245.

[6] _ الحميري: مصدر سابق، ج 1، ص539.

[7] _ ابن سهل: مصدر سابق، ج 1،ص578.

[8] _ ابن الدلائي: **نصوص عن الأندلس من كتاب ترصيع الأخبار وتنويع الآثار والسبتان في غرائب لبلدان والمسالك إلى جميع الممالك**، تحقيق عبد العزيز الأهواني، منشورات معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، (د.ط)، (د.ت)، ص 96.

[9] _ أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزهري: **كتاب الجغرافية**، تحقيق محمد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، (د.ط)، (د.ت)، ص 102.

وشهدت صناعة الثياب ازدهارا كبيرا، فقد توصلوا إلى صناعة ثياب مشمعة كانت تستعمل في الشتاء لتقي لابسها من البلل [1].

كما برعوا في إتقان الرفو حيث تذكر نازلة" أن الرفو في الثوب عيب يجب بيانه في هذا سأل عن رجل يكون عنده الثوب أو الغفارة ويكون فيها مكان مرفوا يظهر فيأخذه ويصلحه بأن يمشي عليه ويخفيه، فإذا كان سمائيا مشي عليه بشيء من المداد ونحوه، وإن كان أحمرا مشى عليه زعفرانا أو عكرا، ويبيعه في السوق" [2] كما كان صانعو الثياب يغشون في صنعها وفي ذلك تشير نازلة إلى طريقة من طرق الغش ورد فيها بأن خياط يأخذ ملحفة بالية من قطن فيصنعها ويكمدها، ويصنع منها محاشي ويبيعها، وملحفة من كتان يكمدها ويصنع منها سراويل ويبيعها وهي في ظاهرها جدد، ولا يعرفها إلى التاجر فقط [3].

وورت نازلة أخرى تبين إحدى حالات الغش والتي أصبحت عرفا جاء في نصها أن رجلا يقيم المحاشي للبيع ولها سيرة معلومة وذلك أن أبدان البطاين من جيد الثياب من أجل ظهورها، وأكمامها من رديئها لخفائها، ويقطنها القطان قد علم السيرة، فيجعل القطن في مواضع التقليب في المقدم والأعمدة، ثم يترك من القطن شيئا في ناحية من النواحي ليأخذه الخياط فيجعله في المناكب والمواضيع التي يمسك بها الحشو إذا انتشر ثم يدخله في السوق ويبيعه[4].

ولقد رافقت صناعة المنسوجات عملية الصباغة التي عرفت تطور وازدهار كبير في الأندلس وهذا راجع إلى ازدهار عملية النسيج حيث استعمل الأندلسيين الحشائش لصباغة منتوجاتهم وفي هذا يذكر ابن حوقل: " ولهم من الصوف والأصباغ فيه وفيما يعانون صبغه

---

[1] _ الحاج كولة : مرجع سابق، ص 135.

[2] _ الونشريسي: مصدر سابق، ج 6، ص 205.

[3] _ ابن رشد: مصدر سابق، ج2، ص ص 923_924.

[4] _ نفسه: ص ص 921_ 922.

بدائع بحشائش تختص بالأندلس، تصبغ بها اللبود المغربية المرتفعة الثمينة والحرير وما يؤثرونه من ألوان القز والخز[1]" [2].

كما استخدم الصباغون عدة ألوان ما بين حيوانية ونباتية تساعده في صبغ المنسوجات وبعض الألوان المقلدة لعملية الصبغ كاستخدام أو استعمال المثنان لصنع اللون الأخضر أو البقم للحصول على اللون الأحمر، أو استعمال الحناء عوضا عن الفوة، فلا تثبت الألوان لمدة طويلة وبمجرد أن يعرض الثوب للشمس تغير لونه، إضافة إلى استخدام الرمان للحصول على اللون الأحمر، وفي هذا تشير نازلة أن أهل الأندلس استعملوا لون السمائي والأحمر والأخضر في صباغة منسوجاتهم [3].

واختلفت أسعار الصباغة من لون إلى آخر وفي هذا وردت نازلة كسوتان ونضف من سماوي أو أحمر بمثقال والأخضر ثلاث كس بمثقال، والكسوة أربعة وعشرون [4] ذراعا[5].

وإلى جانب الصناعة النسيجية والصباغة كانت هناك صناعة أخرى والتي تعرف بالدباغة والتي كانت تتم في العادة خارج أسوار المدن [6].

---

[1] _القز:هو حرير طبيعي يخرج من دود الحرير وأما الخز فهو رديء الحرير، أنظر، محمد زكريا بن محمد بن يحي الكاندهلوي: **أوجز المسالك إلي موطا مالك**، تحقيق أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، بيروت، 1971، ج 14، ص 209.

[2] _ ابن حوقل: مصدر سابق، ص 109.

[3] _محمود هدية: **اقتصاد النسيج في الغرب الاسلامي في العصر الوسيط**، الناشر مؤسسة هندواي سي آي سي، المملكة المتحدة، (د.ط)، 2017، ص 73.

[4] _ ابن رشد: مصدر سابق، ج 2، ص ص 219-220.البرزلي :مصدر سابق ،ج3،ص ص92-93 .

[5] _ الذراع : يساوي قدما ونصف، أي أن القدم يساوي: (30،904) سم، ومقدار الذراع يساوي عند المالكية (35) سم،أنظر علي محمد جمعة: مرجع سابق، ص ص 49_50.

_ الذراع : يساوي قدما ونصف، أي أن القدم يساوي: (30،904) سم، ومقدار الذراع يساوي عند المالكية (35) سم،أنظر علي محمد جمعة: مرجع سابق، ص ص 49_50.

[6] _ عز الدين موسى : مرجع سابق، ص 229.

لما نشأ عنها من روائح كريهة وكان الدباغون يستعملون القرمز والشب والبقم والزعفران ومواد نباتية أخرى في عملية الدباغة[1].

وقد كانت عملية الدباغة تتم وفق شروط وضعها المحتسب من بينها أنه لا يباح للدباغ بيع جلد إلا أن يكون قد خرج ماؤه وتحققت النهاية دباغه[2].

ومن المدن التي اشتهرت بهذه الصناعة في الأندلس مدينة مالقة التي كانت " مختصة بعمل صنائع الجلد "[3] وباجة[4]التي اشتهرت بخاصية في دباغة الأديم [5] وإضافة إلى طليطة التي اشتهرت بالأعمال الدباغة[6].

وأيضا غرناطة التي كان بها حي يعرف بالحي بباب الدباغين[7].

---

[1]_ جهاد غالب مصطفى زغلول : مرجع سابق، ص 95

[2]_ أبي عبد الله محمد بن أبي محمد السقطي المالقي: **في آداب الحسبة**، مراجعة كون وليفي بروفنسال، باريس، 1931، ص 63.

[3]_ أبو العباس أحمد القلقشندي: **صبح الأعشا**، دار الكتب المصرية، القاهرة، (د.ط)، 1922، ج 5، ص 219.

[4]_ باجة: مدينة أندلسية من الكورة الغربية وهي من أعمال إشبيلية، أنظر، المقري: مصدر سابق،ص 159.

[5]_ نفسه، ص 159.

[6]_ الونشريسي: مصدر سابق، ج 6، ص ص 503_504.

[7]_ القلقشندي: نفسه، ج 5، ص 214.

المبحث الثاني: الصناعة الغذائية

تتمتع الأندلس بثروات زراعية كثيرة مما أدى إلى تنوع الصناعات الغذائية إلى جانب براعة أهل الأندلس في ذلك وأشهر هذه الصناعات:

1_ صناعة الخبز:

كان أهل الأندلس كغيرهم من الأمم يعتمدون في غذائهم على الخبز حيث كانت تتم عملية صناعته أولا بطحن الحبوب وكانت تطحن بواسطة الارحاء وتذكر نازلة أن بواد شوش توجد رحى تطحن الدقيق [1]إضافة إلى مطاحن أخرى.

ولصناعة الخبز شروط وضعها المحتسب حيث يذكر ابن عبد الرؤوف " أن الخبازين مطالبين بإتمام طبخ الخبز ولا يكثرون من الماء عند العجين وينهون عن خلط الباردبالحار ويفرقون بين الطيب وغيره ويفضلون بين الخمير والفطير ويمنعون من رش الخبز قبل الطبخ بالماء والعسل وبعد الطبخ بالزيت وينهون عن الإقلاع الملح فيه"[2]. وكما يجب على أهل الأفران البائعين للخبز أن يغربلون القمح [3]. وأغلبهم كانوا يشترون الخبز من الفران[4]، والبعض الأخر يأخذون الخبز إلى الفران حيث تشير نازلة أن أهل الأندلس يأخذون الخبز إلى الفران لكي يطبخه وكانت تحدث مشاكل بين الفران وصاحب الخبز فأفتى الفقهاء بتعويض الفران لصاحب الخبز إذا أفرط في طهوه [5].

---

[1]_ ابن الحاج: مصدر سابق، ج 1، ص 313.

[2]_ ابن عبد الرؤوف أحمد بن عبد الله: **في آداب الحسبة والمحتسب، ضمن ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة**، تحقيق ليفي بروفنسال، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، (د.ط)، 1995، ص 89.

[3]_ البرزلي: مصدر سابق، ج 3، ص 184.

[4]_ دندش: مرجع سابق، ص 579.

[5]_ البرزلي: نفسه، ج 3، ص 541. ابن الحاج: نفسه، ج 3، ص 440.

2_ صناعة السكر:

ازدهرت صناعة السكر في الأندلس بفضل العرب المسلمين الذين أدخلوا إليها زراعة قصب السكر بعد الفتح[1]وانتشرت زراعته في سواحل الأندلس ومن بين المدن التي كان يزرع فيها مدينة المنكب حيث يصفها القلقشندي " ومدينة المنكب فيها قصب السكر ويحمل السكر إلى البلاد"[2] إضافة أن هناك نازلة تشير إلى زراعته في هذه المنطقة حيث يتم كراء أراضي لزراعته ولمدة تدوم ثمانية أعوام[3]وأيضا مدينة شلوبين[4]التي كانت بها زراعة قصب السكر[5].

وكان يباع السكر في هذه الفترة عند الصيادلة وأصحاب العقاقير، ولم تذكر المصادر طرق استخراج السكر وصناعته[6].

3_ صناعة الزيوت:

لقد انتشرت صناعة الزيوت في الأندلس وهذا راجع لتوفرها على أشجار الزيتون حيث اشتهرت مدينة إشبيلية بذلك، وتذكر نازلة أن بقرية بإقليم الشرق بكورة اشبيلية بها جنات من شجر الزيتون[7].

---

[1]_ مصطفى زغلول : مرجع سابق، ص 151.

[2]_ القلقشندي: مصدر سابق، ج 5، ص 218.

[3]_ الونشريسي: مصدر سابق، ج 10، ص 298.

[4]_شلوبين: هي حصن من حصون غزناطة البحرية على بحر الزقاق، أنظر القلقشندي: نفسه، ج 5، ص 219.

[5]_ نفسه، ج 5، ص 219.

[6]_ كان يصنع السكر بالمعاصر والمطابخ والمسابك وكانت هذه المعاصر تشتمل على ما يلي: التجهيز المائي حيث كانت المعاصر تدار بقوة الماء التي تزودها السواقي بها.

_ قاعة الآلات (موضع المعاصر وآلات السحق).

_ قاعة المعالجة السكر وفيها توجد الأفران والمواقد والجفان والأواني وبعد معالجة السكر يوضع في قوالب خاصة حيث يكون جاهزا للاستهلاك، أنظر مصطفى زغلول: نفسه، ص 152.

[7]_ ابن الحاج: مصدر سابق، ج1، ص 284.

وكان الزيت يستخلص بثلاث طرق وهي العصر أو الطحن أو الغلي[1].

وكانت معاصر الزيتون منتشرة في عدة مناطق من الأندلس حيث تذكر نازلة أن بمدينة بلش التي تقع بقرب من مدينة المنكب من الجهة الغربية[2]، معصرة لعصر الزيتون[3].

إضافة إلى قرطبة التي اشتهرت بصناعة الزيتون وذلك لانتشار غرس أشجار الزيتون بكثرة في جبال العروس[4].

ومن المدن الأندلسية الأخرى التي اختصت بصناعة زيت الزيتون، مدينة شوذر[5]التابعة لجيان وهي قرية تعرف بغدير الزيت لكثرة زيوتها[6]، ومدينة لورقة[7]، ومدينة لقنت (تقع بالساحل الجنوبي الشرقي للأندلس) التي بها عمل كبير مخصص بالتين والزيت[8].

ونتيجة لكثيرة إنتاج زيت الزيتون فقد كان يصدر فائض منه خارج بلاد الأندلس وتشير بعض النوازل أن أهل الأندلس كانوا يصنعون الزيت ويتاجرون بها[9].حيث يذكر الزهري: " أن من إقليم الشرق يجلب الزيت إلى بلاد الأندلس وبلاد الروم والمغرب وإفريقية

---

[1]_ عز الدين موسى: مرجع سابق، ص 239.

[2]_ القلقشندى: مصدر سابق، ج5، ص 118.

[3]_الونشريسي: مصدر سابق، ج 7، ص 140.

[4]_عبد الوهاب خلاف: مرجع سابق، ص162.

[5]_ شوذر: مدينة بين غرناطة وجيان بأندلس، أنظر، الحميري: مصدر سابق، ج 3، ص 361.

[6]_ أبي عبد الله محمد بن عبد الله عبد المنعم الحميري: **صفة جزيرة الأندلس منتخبة من كتاب الروض المعطار في خبر الأقطار**، تعليق ليفي بروفنسال، دار الجبل، بيروت، لبنان، ط2، 1988، ص 177.

[7]_أبو محمد الرشاطي وابن الخراط الاشبيلي: **في اقتباس الأنوار وفي اختصار اقتباس الأنوار**، تحقيق إيميليو مولينا وخاثينتو بوسك بيك، المجلس الأعلى للأبحاث الأندلس العلمية معهد التعاون مع العالم العربي، مدريد، (د.ط)، 1990، ص 52.

[8]_ ابن سعيد: مصدر سابق، ج 2، ص 274.

[9]- ابن الحاج: مصدر سابق، ج1، ص 259، البرزلي: مصدر سابق، ج5، ص 511.

ومصر والاسكندرية وربما يبلغ منها إلى اليمن قليل"[1]. كما اشار أيضا إلى جودة هذا الزيت حيث يقول: " وهذا الزيت أطيب زيوت المعمور كلها وأودكها، ويصبر تحت الأرض عشرين سنة وثلاثين وأكثر فلا يزداد إلا حسننا "[2].

ولقد تعدد استعمال الزيت حيث كان يستعمل لطهي وطبخ الطعام فضلا عن استخدامها في الانارة[3].

وكان لعملية صنع الزيت شروط ألا يخلطوا الزيت الردئ بالطيب ولا الزيت الطيب بالردئ الحار ولا يغشون فيه بماء أو غيره[4].

4- صناعة الخمور:

لقد اشتهرت صناعة الخمور بالأندلس بالرغم من تشدد حكمها بمنع شربه وصناعته وتحريم الإسلام له وهذا جاء في آيات كثيرة منها تبين تحريمه منها قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنصَابُ وَالأَزْلامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (90) إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنْ الصَّلاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنتَهُونَ (91) ﴾ [5]، ومن هذا قال الفقهاء بتحريم الخمر وإقامة الحد على من يشربه حيث تشير نازلة " أن مجموعة من الأشخاص شهدوا على رجل من قرطبة يعصر الخمر ويبيعها ويشربها ويدخرها واجتمع إليه أهل الشر والفساد "[6].

---

[1]- الزهري: مصدر سابق، ص 89.

[2]- نفسه، ص 89.

[3]- مصطفى زغلول: مرجع سابق، ص 140.

[4]- ابن عبد الرؤوف: مصدر سابق، ص 105.

[5]- سورة المائدة: الآية 90_91.

[6]- ابن سهل: مصدر سابق، ج2، ص ص 1271_ 1272.

وتصنع الخمور من ثمار العنب وهذا راجع إلى انتشار زراعة هذه الفاكهة حيث تشير الكثير من النوازل إلى زراعة الكروم،[1] وفي هذا يذكر ابن الحاج أن الأندلسيون كانوا يزرعون الكروم ويعصرونه[2].

ومن المدن المعروفة بصناعة الخمور منها مدينة قرطبة[3]ومالقة[4]ولقنت[5]ولورقة التي يصفها الحميري كثيرة الزرع والضرع والخمر[6].

ولم تقتصر صناعة الخمور على العنب فقط بل صنعت من ثمار أخرى مثل التين والزبيب واختصت بصنعته مدينة مرسية[7].

إضافة إلى صناعات غذائية أخرى كالصناعة الألبان والأجبان حيث تشير نازلة إلى بيع وشراء لبن الأغنام،[8] ومن المدن التي اشتهرت بصناعة الأجبان مدينة شريس، حيث يقول أهل الأندلس فيها من دخل إلى شريس،[9] ولم يأكل بها المجبنات فهو محروم[10].

ونذكر أيضا صناعة الملح التي تعتبر من أهم المواد الغذائية ويتم استخراج الملح الحجري وتفتيته أو بطريقة التجفيف المتعارف عليها، منذ أقدم العصور في أحواض

---

[1]- للمزيد عن زراعة الكروم انظر الفصل الثاني حول المحاصيل الزراعية، ص 35 .

[2]- ابن الحاج: مصدر سابق، ج 2، ص 421.

[3]- ابن سهل: مصدر سابق، ص 1271_ 1272.

[4]- ابن سعيد: مصدر سابق، ج1، ص 324.

[5]- نفسه، ج2، ص 274.

[6]- الحميري: **صفة جزيرة الأندلس**، ص 183.

[7]- ابن سعيد: نفسه، ج2، ص 274.

[8]- ابن الحاج: نفسه، ج2، ص 483.

[9]- شريس: من أعمال اشبيلية تقع من الجنوب الشرقي لبطليوس، أنظر المقري : **نفح الطيب**، مصدر سابق، ج1، ص 184.

[10]- نفسه، ج1، ص 184.

الملح[1].وقد أشارت نازلة أن أحواض الملح كانت تباع، فذكرت أن رجلا ابتاع أحواضا من الملح[2].

ومن المدن التي استخرج منها الملح مدينة سرقسطة (وتقع شمال شرق الأندلس) حيث يذكر بها ملح الذراني[3].

المبحث الثالث: الصناعات الأخرى.

1-الصناعة المعدنية:

لقد عرفت الصناعة المعدنية في الأندلس تطورا كبيرا وهذا راجع لوجود المادة الخام مثل الذهب والفضة والزئبق والنحاس والحديد والقصدير[4].

ومن الصناعات التي اشتهرت بها الأندلس، صناعة الآلات الصفر والنحاس والحديد، ومن سكاكين ومقصات مذهبة، وغير ذلك من الآلات تحتاجها العروس في منزلها واختصت بهذا مرسية،[5]على جانب معدن الفضة حيث وردت مسألة عن شروط بيع الفضة المستخرجة من تراب المعدن[6].

بالإضافة إلى نازلة أخرى تذكر أن رجالا كان له جزء في معدن من معادن الفضة وكان له شركاء في ذلك قدر عددهم بستة عشر شريكا[7].

---

[1]- أحمد الطاهري: **الأندلس في عصر بني دراسة في سوسيولوجيا الثقافية والاقتصاد**، تقديم فاضل السباعي، اشبيلية للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2009، ص 398.

[2]- ابن الحاج: مصدر سابق، ج2، ص 493.

[3]- الرشاطي وابن الخراط، مصدر سابق، ص 80.

[4]- دندش: مرجع سابق، ص 181.

[5]- المقري: مصدر سابق، ص 373.

[6]- ابن الحاج، مصدر سابق، ج3، ص 484.

[7]- ابن رشد: مصدر سابق، ج2، ص 1279.

أما صناعة الحلي فقد عرفت تطورا كبيرا الوجود المادة الخام كالذهب وفي هذا تشير نازلة أن صناعة الحلي نوعان فمنها من الذهب الخالص ومنها من هو مغشوش[1].

ونتيجة لكثرة المعادن وانتشرت صناعة الأسلحة في الأندلس من تراس والرماح والسروج والألجم والدروع،[2]واشتهرت وشقة بصناعة الدروع البيضات وبها دار الصناعة[3].

ولقد أفتى الفقهاء بعدم بيع السلاح للعدو[4].

2/ صناعة السفن:

لقد اهتم حكام الأندلس في هذه الفترة المدروسة بصناعة السفن والأساطيل الحربية لمواجهة الخطر الخارجي ومواصلة الفتوحات، وأقيمت دور الصناعة[5]في مختلف سواحل الأندلس، وأشارت نوازل إلى انتشار المراكب على ضفاف الأنهار في الأندلس[6].

ومن أشهر مراكز صناعة السفن مدينة ألمرية التي كانت بها دار الصناعة[7].وفي هذا يصفها الرشاطي: " وهي الآن في سنة سبع وعشرين وخمسمائة أعمر دار في الدنيا

---

[1]- ابن رشد: مصدر سابق،ج2، ص ص 1095_ 1096.

[2]- المقري: مصدر سابق، ص 202.

[3]- الزهري: مصدر سابق، ص 82.

ولقد انتشرت المعادن في عدة مناطق من الأندلس، أنظر: المقري التلمساني، ج1، ص 200.

[4]- الونشريسي: مصدر سابق، ج2،ص 166.

[5]- دور الصناعة: يسمى العرب المعامل التي كانت تبنى فيها المراكب البحرية بدور الصناعة وربما قالوا الصنعة ومشى كتابهم على هذا الاصطلاح، فترى مؤرخين يقولون: كانت الصنعة في صور وأسس الأمير فلان دار الصنعة في تونس أو كانت صنعة الأندلس بالمرية وما أشبه بذلك، أنظر، شكيب أرسلان: **تاريخ غزوات العربفي فرنسا وسويسرا وإيطاليا والجزائر البحر المتوسط** ، دار الكتب العملية، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت)، ص 139.

[6]- ابن سهل: مصدر سابق، ج2، ص ص 1171_ 1172، ابن رشيد: مصدر سابق، ج2، ص 836.

[7]- ابن الخطيب: **أعلام الأعلام**، مصدر سابق، ص 192، المقري: مصدر سابق، ج1، ص 162، عبد العزيز سالم: مرجع سابق، ص ص 49_ 50.

متخذة لهذا الشأن فيها من الآلات البحرية والعدد الحربية ما لم تجمعه دار قط"[1].وبالإضافة دار الصناعات اخرى كانت منتشرة في عدة مدن شرق وجنوب الأندلس منها: دانية، بلنسية، ولقنت[2].

3- صناعة الورق:

تعد الصناعة الورقية من الصناعة الرائدة في الأندلس، ويقول المقدسي عن أهل الأندلس أنهم كانوا:" أحذق الناس في الوراقة "[3] حيث تشير نازلة أن صناعة كانت موجودة في الأندلس[4].

ومن المدن التي إشتهرت بصناعة الورق مدينة شاطبة فقد ذكرها المقري" يضرب بحسنها المثل ويعمل بها الورق الذي لا تطير له"[5].

كما عرفت بلنسية بصناعة الورق لوفرة الكتاب وجودته وكثرة الوراقين والنساج بل عرفت بلنسبية رائدة في النسج والوراقة في هذه الفترة"[6].

وكانت صناعة الوراقة تمارس من قبل الرجال والنساء على حد سواء وكان بالربض الشرقي من قرطبة مائة و سبعون امرأة يكتبن المصاحف بالخط الكوفى وهذا يدل على وفرة الورق بالأندلس[7]. ونتيجة لوفرة الورق ظهرت صناعة تجليد وتسفير الكتب حيث ألف أحد

---

[1]- الرشاطي وابن الخراط: مصدر سابق، ص 60.

[2]- دندش: مرجع سابق، ص 188.

[3]_ المقديسي : **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط3، 1991، ص239.

[4]_ الونشريسي: مصدر سابق، ج1، ص 88.

[5]_ المقري: مصدر سابق، ص 166.

[6]_ عز الدين موسى: مرجع سابق، ص ص 224_ 227.

[7]_ مصطفى زعلول: مرجع سابق، ص134.

الأندلسيون كتاب أسماه " التسير في صناعة التسفير" وتضمن هذا الكتاب طرق وأدوات التسفير وحماية الكتب[1].

4- صناعة الأرحاء (المطاحن):

لقد انتشرت المطاحن في العديد من المدن الأندلسية، حيث كانت تقام بقرب من السدود والجسور والأرصفة الواقعة على ضفاف الأنهار والعيون[2] وفي هذا تشير نازلة إلى وجود مطاحن على نهر قرطبة[3]وتشير أخرى إلى وجود رحى بواد شوش[4] إلى جانب إقامة بعض المطاحن بعيدة عن المياه مما يستدعي إلى حفر ساقية[5].

ولقد استخدم الدواب في تحريك المطاحن حيث تذكر نازلة أن رجل استأجر أجيرا للخدمة ودفع له دابة وغرائز يطحن عليها[6]. إضافة إلى أن بعض الأرحاء كانت تدار بالرياح حيث يذكر الحميري: أن بمدينة طركونة أرحاء نصبها الأول تطحن عند هبوب الريح وتسكن بالسكونها[7].

وعن طريقة بناء هذه المطاحن تشير نازلة إلى أن الأندلسيين استخدمون الحجارة الغليظة لطحن، ودواليب الرحى من خشب البلوط الجيد أو الأعمدة من الحديد، وتتكون

---

[1]_ بكر بن إبراهيم الإشبيلي: **التسيير في صناعة التسفير**، نشر عبد الله كنون، مدريد، مجلة معهد الدراسات الإسلامية، 1959-1960، ص ص 10_ 12- 14_17.

[2]- مصطفى زغلول : مرجع سابق، ص 148.

[3]_ابن سهل: مصدر سابق، ج2، ص 711.

[4]_ ابن الحاج: مصدر سابق، ج2، ص 312.

[5]_ ابن رشد: مصدر سابق، ج2، ص 1109.

[6]_ الشعبي: مصدر سابق، ج 2، ص 312.

[7]_ الحميري: **الروض المعطار**، مصدر سابق، ج2، ص 322.

الحيطان من الجص، واستخدموا القرميد لتغطيتها، وأقاموا إلى جانب الرحى اسطبلات للدواب[1].

بالإضافة إلى صناعات أخرى كالصناعة الزجاج[2]، والأواني المنزلية[3].

ومن خلال ما تطرقنا إليه نلاحظ التطور الهائل لهذه الصناعات في الأندلس بحيث تجدر الإشارة أنه لا يمكن الوقوف على كل أنواع الصنائع لعدم القدرة على الإحاطة بها جميعا إضافة إلى قلة تطرق كتب النوازل إلى هذه الصناعات، ولكن الأكيد أن الوقوف على أمهات الصنائع يعطي صورة واضحة على مدى التطور الصناعي الذي شهدته الأندلس في هذه الفترة.

[1] _ ابن رشد: نفسه، ج2، ص ص1203، 1204.

[2] _ ومن المدن التي اشتهرت بصناعة الزجاج مدينة مرسة وألمرية ومالقة، أنظر المقري: ج 1، ص 202.

[3] _ نفسه، ص 202.

الفصـــل الرابع

التجارة

المبحث الأول: التجار في الأندلس
المبحث الثاني: الأسواق والطرق التجارية
المبحث الثالث: نظم التعامل التجاري

تعتبر التجارة من دعائم الإقتصاد في كل زمان ومكان والتجارة هي ممونة الأسواق بمختلف السلع الاستهلاكية، كما أنها ترتبط بعوامل كالتقدم الزراعي والصناعي واليد العاملة النشيطة.

لقد عرفها ابن خلدون " بأنها محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء، والقدر النامي يسمى ربحا..."[1].

المبحث الأول: التجار في الأندلس.

1- أنواع الناشطين في التجارة:

قام التجار بدور ملحوظ في دفع الحركة الاقتصادية بالبلاد حيث أنهم يمثلون همزة وصل بين الإنتاج والاستهلاك عن طريق البيع والشراء[2].

وقد أشارت كتب النوازل إلى عدد من النشطاء في مجال التجارة نذكر منهم:

التجار الصغار وهم يستثمرون في أقل من مائة دينار ويعملون بأنفسهم وربما كانوا متجولين ومنهم المقيم الذي كان يستأجر حانوتا يبيع به[3] كما ورد في نازلة: " من دفع في سلعة تساوي أقل من دينار" [4].

---

[1]_ عبد الرحمن ابن خلدون: **مقدمة ابن خلدون**، دار الجيل، بيروت، (د. ط) (د. ت)، ص 137.

[2]_ رضا رافع: **الاقتصاد في عهد الموحدين (524-668هـ/1129-1269م)**، مذكرة لنيل درجة الماجستير في تاريخ الاسلامي الوسيط، جامعة الجزائر، 2006/2005م، ص 93.

[3]_ عز الدين موسى: مرجع سابق ،ص ص 278-279.

[4]_الونشريسي: مصدر سابق، ج 6، ص 104.

وأما تجار متوسطي المال فكانوا يستثمرون فيما بين المائة و الألف دينار[1]، وكبار التجار كانوا يستثمرون أكثر من ألف دينار، وكانت هذه الفئة تمتلك أكثر حوانيت المدن، ويشكلون خاصة من الفقهاء وكبار كملاك الأراضي والمصانع[2].

وانتشرت الشراكة التجار فهناك الشركاء في رأس المال والعمل حيث تشير نازلة الي شركين بينهما مائة مثقال لكل واحد منهما خمسون مثقالا، واراد أحدهما أن يزيد في رأس المال إلى خمسين مثقالا[3].

ومن الشراكة أيضا أن يقرض أحدهم لأخر مالا يتجربه مسافرا على أن يكون الربح مناصفة[4]فتذكر نازلة أن رجلا دفع لآخر واحدا وثلاثين مثقال امرابطية مع أربعة من البغال ليتجربها ويكون الربح بينهما المناصفة[5].

_ الدلالون:

وهم الوسطاء بين صاحب السلعة والمشتري ويدلون المشتري على أسعار السوق عن طريق الصياح[6] وقد ذكرت نازلة انالتجار قام باستئجار دلال لبيع بضاعته[7] وكانت أجرة

---

[1]-إبراهيم السيد الناقة: **تاريخ الأندلس الاقتصادي (الأسواق التجارية والصناعية في الأندلس في عصر الخلافة الموحدية)**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010، ص 368.

[2]_ عز الدين موسى، مرجع سابق، 279.

[3]_ ابن رشد : مصدر سابق، ج2، ص 931.

[4]_ عز الدين موسى: نفسه، ص 282.

[5]_ البرزلي: مصدر سابق، ج 4، ص 236.

[6]_إبراهيم السيد الناقة: نفسه، ص225.

[7]_الونشريسي: مصدر سابق، ج 5، ص 202.

الدلال مقابل المناداة على السلع وقد يحدث أن الدلال لا يجد منفعة من السلع التي تنادي عليها فيعيدها إلى صاحبها وفي هذه الحالة يتقاضى الدلال أجره[1].

وتشير نازلة أخرى في قسمه أجرة بين الدلال وصاحب الحانوت الجالس حيث قام أحد التجار بإعطاء سلعته لدلال ليبيعها له وعند إتمام بيع الدلال لسلعة دفع نصف أجرة تلك السلعة [2].وقد أوردت بعض النوازل أن النساء اشتغلت في الدلالة حتى مع الرجال[3].

_ الجالبين:

وهو تاجر الجملة الذي يأتي بالسلعة إلى الأسواق والحوانيت فيشتري منه تاجر التجزئة[4]، وفي هذا تشير نازلة أنه لا يجوز على الجلاب أن يزيد في السعر سعلة وكذلك أهل الحوانيت والأسواق[5].

_ الحمالون:

ويعرفه ابن منظور الحمال حامل الأحمال وحرفته الحمالة ويقال للموضوع الذي يصنع حمله عليه ويستريح مستراح[6]. وفي هذا تشير نازلة " أن رجلا بما لقه استأجر حمالا ليحمل زق الزيت[7].

---

[1] _ الونشريسي:مصدر سابق ،ج5،ص202.

[2] _ ابن الرشد: نفسه، ج 2، ص937.

[3] _ الونشريسي: نفسه، ج 5، ص 235.

[4] حاج كولة: مرجع سابق، ص 144.

[5] _ البرزلي: مصدر سابق، ج3، ص 203.

[6] _ ابن منظور: مصدر سابق، ج 11، ص 170.

[7] _ ابن سهل: مصدر سابق، ج2، ص 895.

_ المكاسون:

ويعرفه الزبيدي المكس هو النقص والظلم في جباية الأموال[1]أي استعمل المكس على الضرائب غير الشرعية، لأن الماكس يأخذ هذه الضريبة بغير حق، وتنفق في غير حق، فتدفع لغيره مستحق[2]فقد ذكرت نازلة أن مكاسا يرصد المسلمين بباب المدينة، ويفتش لهم أحمالهم وأمتعتهم، وما يدخلون به من أسفارهم ويقبض منهم أموالا[3].

_الوكلاء والسماسرة:

_ السمسار:

وهو الوسيط بين التجار والمشتري فيما يباع، وقد أشارت عدة نوازل عن وظيفة السمسار والمشاكل التي كانت تحدث بينه وبين التجار وهذا راجع أن عملية تسليم السلعة بين السمسار والتجار لا تتم بالعقد أو شهود[4] ومن بين هذه المشاكل أن رجلا دفع إلى رجل لؤلؤا فضاع اللؤلؤ من المدفوع إليه فقال صاحب اللؤلؤ بعته منك، وقال المدفوع إليه إنما دفعته إليّ لأبيعه لك ولا بينّة بينهما[5]. ولقد أفتى ابن رشد بضرورة اختيار السماسرة المأمونين معلومين بالثقة، وهذا لتجنب المشاكل[6].

---

[1] _ الزبيدي محمد بن عبد الرزاق الحسيني المرتضي : **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق محمود محمد الطناحي، التراث العربي، الكويت، (د.ط)، 2003، ج 16، ص 514.

[2] _ نزيه حماد: مرجع سابق، ص 438.

[3] _ الونشريسي: مصدر سابق، ج2، ص 326.

[4] ابن رشد، مصدر سابق، ج 3، ص ص 1309_1310.

[5] _ القاضي عياض وولده: مصدر سابق، ص ص 165_ 166.

[6] _ابن رشد: نفسه، ج 2، ص 618.

_ أما الوكلاء:

فقد اتخذهم التجار الذين كانت لهم مهن أخرى، تحول دون تنقلهم من مدينة لأخرى، فيقيم الوكيل في السوق لإتمام عملية البيع أو الشراء لصالح موكله[1].

وتشير بعض النوازل إلى المشاكل التي كانت تحدث بين التاجر ووكيله فتذكر نازلة " أن رجلا سافر بزيت بالناس ليبيعه مع الزيت له فلما وصل الموضع الذي سافر إليه أخذ الزيت كله وخلطه وكتب عليه اسمه وسئل عن ذلك فقال: الزيت كله لي وليس فيه لأحد شيء، ثم باع بعضه ووكل على يقيته للبيع وسافر لموضع ثم رجع إلى الموضع الذي سافر منه وادعى أن الروم أخذوا ما معه من مال"[2].

2_ أنواع البيوع:

تعددت أنواع البيوع في أسواق الأندلس نظرا لكثافة الأنشطة التجارية ولقد وردت بعضها في كتب النوازل نذكر منها:

أ_ البيع المباشر: ويكون بواسطة الدفع ثمن السلعة حال استلامها، فتذكر نازلة " أن رجلا اشترى سلعة بمثقال مرابطي غير ثمن "[3] ورجل اشترى من رجل مدى طعام بمثقالين إلا ربع مثقال[4].

ب _ البيع بالتقسيط: تشير نازلة هو أن يبيع الرجل سلعته بثمن محدد، منجم على المبتاع، في أعوام يذكرونها، يؤدي من ذلك البائع كل نجم كذا وحتى يتم الثمن عن آخره[5].

---

[1] _ توفيق سلطان: **النظم العربية الإسلامية**، دار التوافق العربي، العراق، ط2، 1985، ص 333.

[2] _ البرزلي: مصدر سابق، ج4، ص ص 510_511، ابن الحاج: مصدر سابق، ج1، ص 259.

[3] _ ابن رشد : مصدر سابق، ج2، ص 916.

[4] _ نفسه، ص 924.

[5] _ ابن سهل: مصدر سابق، ج1، ص ص 606_ 607.

ونذكرنازلة أخرى " أن رجلا باع لابنه دار بثمن وهبه إياه إلا أنه منجم عليه في ثلاثة أعوام للبائع[1].

ج_ البيع إلى أجل: وهو بيع السلعة إلى أجل يؤخر ثمنها، وتشير نازلة أن رجلا باع سلعة إلى أجل فجاز الأجل ولم يأت المشتري فباعها إلى أجل من غيره [2] وتشير أخرى " إلى أن رجلا إتباع شيء بثمن إلى أجل فقال بائعه إلى أجل كذا..." [3].

د_ البيع بالسلف: ويكوم إما السلف نقدا بنقدا أو نقدا بسلعة أو سلعة بأخرى [4] وجرت العادة على توثيق بيع السلف فازدهرت صناعة التوثيق في القرن السادس الهجري [5].

وردت في بعض النوازل عن تأخر في دفع الدين أنه يحكم عليه بالسجن، أو بيع ما لديه لدفع الدين [6]. و تذكر نازلة أخرى أن أهل طليطلة يقومون بالتفتيش مسكن الذي عليه الدين، إذا طلب ذلك صاحب الدين، وإذا وجدوا متاعا للبيع، وأنصف صاحب الدين، بينما أهل قرطبة لا يعملون بذلك [7].

ومن البيوع الفاسدة التي وردت في كتب النوازل ونهى الفقهاء التعامل بها نذكر منها:

هـ_ بيع الكالئ الكالئ: ومعناه بيع الدين بالدين، وفي هذا تشير نازلة لابن رشد أن رجلا باع سلعة لرجل صباغ بعشرة مثاقيل، وطلب منه أن يصبغ له ثيابا، على أن يعطيه نصف

---

[1] _ ابن الحاج: مصدر سابق، ج 1، ص 218، الونشريسي: مصدر سابق، ج 6، ص 172.

[2] _ الونشريسي: نفسه، ص 222.

[3] _ ابن الحاج: نفسه، ج2، ص 487.

[4] _ عز الدين موسى: مرجع سابق، ص 295.

[5] _ دندش: مرجع سابق، ص 210.

[6] _الشعبي: مصدر سابق، ص ص 119_ 120.

[7] _ القاضي عياض وولده: مصدر سابق، ص ص 157_ 158.

الثمن، ويقتطع النصف الآخر من صباغة الثياب، فإن صبغ ثيابا بمثقالين أعطاه مثقالا، وقطع له مثقالا [1].

و _ بيع النسيئة: في هذا تذكر نازلة أن رجلا باع سلعة بنقد ثم اشتراه من مشتريها بنسيئة[2] وفي أخرى أن رجلا باع دار بمائة نقدا، فلما قبض الثمن قال للمشتري أتبيعها مني بمائتين إلى عام [3].

ز _ بيع المضغوط: وهو بيع من كان عليه دين فاضطر للبيع وأكره عليه [4]. وفي هذا وردت نازلة عن ابن رشد عن نهي بيع المضغوط [5].

المبحث الثاني: الأسواق والطرق التجارية

1_ الأسواق:

لقد عرفت الأندلس عددا كبير من الأسواق حيث كان لكل مدينة أسواق حتى القرى لم تكن تخلو منها نظرا لأهميتها في الحياة اليومية للناس ولقد ذكرت كتب الجغرافيا عدد كبير من هذه الأسواق، ومنها مدينة قرطبة التي يذكرها الحميري " وتجارها مياسير وأحوالهم واسعة وهي في ذاتها مدن خمسة يتلو بعضها بعض وبين المدينة والمدينة سور حاجز في كل مدينة ما يكيفها من الأسواق..." [6].

---

[1] _ ابن رشد: مصدر سابق، ج 2، ص 919.

[2] _ نفسه، ص 917.

[3] _ نفسه، ص 918.

[4] _ إبراهيم السيد النافة: مرجع سابق، ص 376._ ابن رشد: نفسه، ج3، ص ص 228_229_230.

[5] _ ابن رشد: نفسه، ج3، ص ص 228_ 229_ 230.

[6] _ الحميري : الروض المعطار، مصدر سابق، ص 456.

ويصفها ابن حوقل أيضا " وفسحة أسواق ونظافة المجال" [1] أما صاحب تاريخ الأندلس فيقول عن قرطبة " ومن كل ربض منها من المساجد والأسواق..." [2].

ويذكر أيضا مدينة لبلبة التي تقع غرب قرطبة أنها مدينة مرتبة الأسواق [3] إضافة إلى مدينة إشبيلية وبها قرى كثيرة وكل قرية عامرة بأسواق والديار الحسنة والحمامات وغيرها من المرافق[4].

وانتشر في الأندلس أربع أنواع من الأسواق منها أسواق المدينة وهي أسواق يومية حيث كثرة الأسواق في المدن الأندلسية حتى أننا لا يمكننا أن نرى مدينة أندلسية خالية من سوق أو أكثر [5].

إضافة إلى الأسواق الأسبوعية وهي تعقد في يوم معين من أيام الأسبوع وينسب السوق والمكان المقام فيه إلى يوم إنعقاده، ولقد أوردت بعض المصادر إشارات حول هذه الأسواق حيث يذكر الحميري سوق الخميس بالقرمونة[6] وسوق الثلاثاء بالمدينة شوذر [7].

وأيضا الأسواق الموسمية: وتسميها المصادر الأسواق المشهودة حيث تعقد في فترات متباعدة من السنة، وهذا النوع من الأسواق لا توجد عليه معلومات كثيرة سوى ما ذكره

---

[1]_ ابن حوقل: مصدر سابق، ص 107.

[2]_ مؤلف مجهول: **ذكر بلاد الأندلس**، تحقيق لويس مولينا، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية، معهد ميغيل أسين، مدريد، 1983.

[3]_ نفسه، ص ص 59_ 60.

[4]_ المقري: مصدر سابق، ج 1، ص 159.

[5]_ إبراهيم السيد النافة: مرجع سابق، ص 258.

[6]_الحميري : **الروض المعطار**، مصدر سابق، ص 461.

[7]_ نفسه: ص 351.

الإدريسي عن السوق التي كانت تعقد بحصن بكيران فيقول: حصن منيع عامر كالمدينة وله سوق مشهورة [1].

وهنالك نوع آخر وهو الأسواق العسكرية، وهي الأسواق التي تصحب الجيوش أثناء تنقلاتهم في غزواتهم فيعرض التجار ما يحتاج إليه الجيش مما عندهم من السلع استهلاكية كانت أم حربية وقد أشار ابن عذاري إلى هذا النوع خلال حديثه عن حرب المرابطين للسيد القمبيطور فقال: " وأقبلت دواب الميرة من كل صوب "[2].

وكانت الأسواق اليومية تقام بجانب المساجد لعرض منتوجاتهم، وفي هذا تشير نازلة أن بعض التجار إتخذوا حول المساجد وفي رحابها من حوانيت وأبنية مما أدلى تضيق الطريق على المصليين[3]. وفي هذا أفتى ابن رشد بتهديم الحوانيت التي بالقرب من الجامع نظرا لما تحدثه من ضيق للمصلين ولكن مقابل تعويض أصحاب الحوانيت[4].

ونظرا لقرب الحوانيت من المساجد فقد تسببت في توسيخها بالسبب إنزال الناس الحطب والبقول وغيرها في هذه الدكاكين[5].

لقد قام الأندلسيون بتنظيم السوق تنظيما محكما حيث اختص كل جانب منها بنوع معين من السلع أو التجارة وكذلك الحرف ويشتق اسم السوق من نوع السلعة المعروضة فيه أو الصنعة الممارسة فيه وأشارت بعض النوازل عن هذه الأسواق مثل سوق خاص

---

[1] _ الإدريسي: مصدر سابق، ص 192.

[2] _الحاج كولة: مرجع سابق، ص 151.

[3] _ ابن الحاج: مصدر سابق، ج2، ص 111.

[4] _ البرزلي: مصدر سابق، ج 3، ص 213.

[5] _ ابن سهل: مصدر سابق، ج2، ص 1165.

بالخبز[1]وسوق القراقين[2] وسوق الصباغين[3]وسوق الجزارين[4] وسوق الحطابين[5] وسوق الدواب[6] وسوق البقالين[7] وغيرها من الأسواق[8].

وكانت الأسواق تحت رقابة السلطة ويعتبر صاحب السوق (المحتسب) هو المنظم الحقيقي للحياة الاقتصادية.

ولصاحب السوق (المحتسب) مهام كثيرة ذكرها يحي بن عمر الأندلس وخصصت فيها كتب الحسبة منها مراقبة العمل المتداول في البلد ومراقبة المكاييل والموازين ومعاقبة المخالفين لنظام السوق[9].

ولقد أشارت بعض النوازل إلى بعض المشاكل التي كانت تحدث بين صاحب السوق والتجار وفي هذا وردت نازلة " أن محتسب نبه على سوء عمل الخرازين فتألبو عليه بعد ذلك وأرادوا إخراجه من السوق ومنعه من التصرف فيه وأظهروا عقدا بأذاه لهم وإضراره بهم..." [10].

---

[1]_ البرزلي: مصدر سابق، ج3، ص 547.

[2]_ ابن سهل: مصدر سابق، ج1، ص 628.

[3]_ البرزلي، نفسه، ج5، ص 341.

[4]_ نفسه، ج3، ص 200.

[5]_ ابن رشد: مصدر سابق، ج3، ص ص 1565_1566.

[6]_ نفسه، ص 1566.

[7]_ الشعبي:مصدر سابق، ص ص 176_177.

[8]_ بشأن الأسواق التجارية والصناعية أنظر إبراهيم السيد الناقة،ص ص 402_405.

[9]_يحي بن عمر الأندلسي: **كتاب احكام السوق**، نشر محمود مكي، مدريد، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية، 1956، ص100.

[10]_ ابن سهل : نفسه، ج2، ص 1127.

وانتشرت حالات الغش بالأسواق بسبب تقصير بعض المحتسبين وفي هذا أفتى ابن رشد في إخراج الغاش من الأسواق أن يكتب إلى أمراء الأجناد أن لا يتركوا النصارى بأعمالهم في أسواق المسلمين جزارين ولا صيارفة... [1].

كما استعمل بعض التجار الحيل والغش لبيع سلعهم، حيث أشارت نازلة إلى وسيلة استعملها الجزارون حتى يظهر المشتري أن اللحم سميت وهي أن ينفخوا في الشاة بعد سلخها، فكان يتغير طعم اللحم [2].

كما استعمل تجار الرقيق العديد من الحيل فكانوا يبيعون صنفا بدل آخر، أو التخلص من العيوب الخلقية في الرقيق من النساء، بتغير اللون أو تغطية النمش وإخفائه ببعض الدهون... [3] ولقد وردت نازلة أن رجلا باع عبدا فيه عيب قديم لكن البائع حلف بأنه لا يعلم بهذا العيب[4].

2_ الطرق التجارية:

أ_ الطرق البرية:

مما هو معروف على بلاد الأندلس أنها تتميز بشكبة واسعة من الطرق البرية منها القديمة والحديثة التي وضعها المسلمين وكانت المدن الأندلسية متقاربة فيما بينها مما سهل عملية السفر منها وإليها[5] وفي هذا يقول الزهري: " وليس في معمور الأرض صقع أصغر

---

[1]_ البرزلي : مصدر سابق، ج3، ص 199.

[2]_ نفسه،ج3،ص200.

[3]_ دندش: مرجع سابق، ص 204.

[4]_ الشعبي: مصدر سابق، ص 119.

[5]_ عز الدن موسى: مرجع سابق، ص 315.

من هذا الصقع يجد فيه المسافر ثلاث مدن قريبة بعضها من بعض إلا في الأندلس "[1] ولا يضطر المسافر إلى أخذ الزاد معه لتوفره في محطات الراحة [2].

فقد أشارت بعض المصادر إلى توفر الفنادق والمطاعم للاستراحة التجار، يقول الزهري: " ومن بركتها لأنه لا يمشي الإنسان فيه فرسخين[3]دون ماء ولا يمشي فراسخ إلا وجد فيه الخبز والزيت في الحوانيت على طول سفره"[4].

ومن أشهر الطرق البرية في الأندلس نذكر طريق يربط بين قرطبة ومالقة، وطريق أخذ يربط بين قرطبة وإشبيلية[5] كما يربط إشبيلية بمدينة بطليوس طريق وهو طريق حجر ابن أي أبي خالد الذي يبدأ من بطيبوس ويمر بجبل العيون وصولا إلى إشبيلية[6] إضافة إلى مدينة سرقسطة التي يقول عنها الدلائي " توسطت مدن الثغر وهي باب من الجهات كلها"[7].

ولم يسلم التجار من غارات النهب والسرقة من طرف اللصوص في أيام اللامن والفتن لكن قامت السلطات الحاكمة بتأمين هذه الطرقات حيث يذكر ابن أبي زرع " ونجحوا في حماية الطرق وتأمين المسالك والضرب على أيدي العابثين بالأمن" [8].

---

[1] _ الزهري: مصدر سابق، ص 80.

[2] _ عز الدن موسى: مرجع سابق ،ص316.

[3] _ الفرسخ: يساوي حوالي 6 كم، أنظر فالترهنتس: مرجع سابق، ص 94.

[4] _ الزهري: نفسه، ص 80.

[5] _الإدريسي: مصدر سابق، ص 173.

[6] _ نفسه، ص 189.

[7] _ الدلائي: مصدر سابق، ص 25.

[8] _ ابن أبي زرع الفاسي: **المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**، صور للطباعة والوراقة، الرباط، (د. ط)، 1972، ص 167.

واستخدام التجار بعض الحيوانات لنقل السلع والبضائع عبر الطرق البرية، فاستعملوا البغال والحمير والجمال والخيول والثيران والأبقار، كما استخدموا أحيانا العربات التي تجرها الثيران و الأبقار[1].

وكان بعض التجار يمتلكون هذه الدواب والبعض الأخر يقوم بكيرائها وفي هذا تشير نازلة أن رجلا قام بكيراء دابة لأحد التجار لثلاثين مثقالا مرابطية كي يتاجر بها ويكون الربح بينهما[2].

وقد كانت تحدث مشاكل في كراء الدواب في بعض النوازل كزيادة الحمولة مما يؤدي إلى عطب الدابة أو التعدي في المسافة وزيادة الحمولة [3]. وتشير بعض النوازل إلى مرافقة صاحب الدابة لصاحب السلعة أو يبعث معه وكيلا [4].

ب_ الطرق البحرية والنهرية:

تميزت بلاد الأندلس بكثرة الأنهار إضافة إلى أنها شبه جزيرة يحيطها البحر من كل ناحية وفي هذا يذكر صاحب بلاد الأندلس: " وأحاطها البحر من كل ناحية "[5]، ويضيف " بالأندلس أربعون نهرا وأعظمها ستة"[6].

---

[1]_ كمال السيد أبو مصطفى: **تاريخ الأندلس الاقتصادي**، مركز الإسكندرية للكتاب، القاهرة، (د. ط)، (د. ت)، ص 288.

[2]_ البرزلي: مصدر سابق، ج4، ص 236.

[3]_ الشعبي: مصدر سابق، ص ص 308_ 309.

[4]_ نفسه: ص ص 298_ 299.

[5]_مؤلف مجهول: مصدر سابق، ص 09.

[6]_ نفسه: ص 11.

ويصف الرشاطي أحد أنهار إشبيلية يقول: " وهي مطلة على النهر الهابط إليها من قرطبة يدخل إليها المد والجزر وهو واد عظيم تدخل فيه السفن الكبار"[1].

ومن الطرق النهرية في الأندلس نذكر طريق نهري يربط بين مدينتا إشبيلية والجزيرة الخضراء [2]، كما يربط نهر يانة مدينتي بطليوس ومارده[3] ويمر هذا النهر على ماردة وبطليوسثم إلى مدينة طويرة وهي على نهر يانة وشماليه ثم إلى مصب نهر سنتمرية ثم إلى مصب نهر شلب[4].

أما الطرق البحرية نذكر منها الطريق البحري الذي يربط الأندلس بجزر البليار (جزيرة ميورقة) [5] وطريق بحري بين الجزيرة الخضراء ومدينة سبتة وهذا الطريق يربط بين عدوة الأندلس بعدوة المغرب[6].

وكانت السفن والمراكب ترسوا في هذه الأنهار وكان بعض التجار يمتلكون مراكب والبعض الأخر كانوا يقومون بكرائها وفي هذا تشير نازلة أن قوما من النواتية[7] كانوا يعملون بمراكبهم على نهر قرطبة لإجازة الناس ونقلهم إلى صناعتهم ومنازلهم[8] وتشير أخرى أن رجلا اكترى سفينة لحمل مائة شاة إلى ميورقة[9] كما كانت هناك مراكب مشتركة بين التجار حيث تذكر نازلة أن لرجلين مركب أراد أحدهما السفر به من بر الأندلس إلى العدوة

---

[1] _ الرشاطي و ابن الخراط : مصدر سابق، ص 102.

[2] _ الإدريسي: مصدر سابق، ص 170.

[3] _ ابن سعيد: **كتاب الجغرافيا**، (د. ط)، (د. ت)، ص 59.

[4] _ نفسه: ص 59.

[5] _ عز الدين موسى: مرجع سابق، ص 321.

[6] _ الإدريسي : نفسه، ص 189.

[7] _النواتية: هم الملاحون، وهو الذي يدير السفينة في البحر، أنظر: الزبيدي، مصدر سابق، ج5، ص 130.

[8] _ ابن سهل: مصدر سابق، ج2، ص ص 1171_ 1172.

[9] _ الونشريسي: مصدر سابق، ج3، ص 64.

ولإحداهما ما يحمل في حصته وليس للثاني ما يحمل في حصته[1] وتشير بعض إلى تعرض بعض المراكب إلى هيجان البحر وفي هذا وردت نازلة أن أهل السفينة مال عليهم البحر واضطرهم إلى أن يطرحوا ويخففوا مما فيها ففعلوا ذلك وخففوا من ثقلهم وكان فيهم من عنده ذهب وورق[2] إضافة إلى تعرض بعضها إلى هجمات العدو وتذكر نازلة أن مركب تعرض إلى هجوم العدو وسار في قبضته من متاع [3].

المبحث الثالث: نظم التعامل التجاري

1/ العملة: ومن العملات التي كانت متداولة في الأندلس منها:

أ_ النقود الذهبية:

_ العملةالقرمونية:

وهي (نسبة لمدينة قرمونة)[4] وضربها المعز بن إسحاق ابن عبد الله صاحب قرمونة، وهي من النقود الذهبية ويذكر الونشريسي في نوازله وسئل " ابن عباد عن الحلف عند المنبر في ربع دينار من الذهب القرمونية، وكان فيها من الذهب نحو السبع" [5] وفي نازلة أخرى يذكر " قامت امرأة على زوجها الغائب بدين لها عليه قدره 260 مثقالا ذهبا قرمونية وأظهرت عقدا بالقيمة تاريخه"[6].

---

[1]_ ابن رشد: مصدر سابق، ج 3، ص 836.

[2]_ ابن الحاج: مصدر سابق، ج1، ص 128.

[3]_ ابن رشد : نفسه، ج1، ص 606.

[4]- القرمونية: نسبة إلى قرمونة وهي مدينة تقع في الناحية الشرقية من إشبيلية وتبعد عنها بحوالي عشرين ميلا أي 37,10 كيلو متر، أنظر الحميري: الروض المعطار، مصدر سابق، ج1، ص 461.

[5]_ الونشريسي: مصدر سابق، ج10، ص 308.

[6]_ابن سهل: مصدر سابق، ج2، ص 735.

_ العملة العبادية:

وضرب بمدينة إشبيلية في عهد دولة بني عباد، حيث قام المعتضد بن عباد سك عملة خلال فترة حكمه[1] حيث ورد ذكرها في نوازل كثيرة باسم المثقال العبادي أو الدينار العبادي[2].

في نازلة الأخرى: " أشهدت امرأة أن لابنها عليه دينار قيمته 400 مثقال ذهبا عبادية " [3].

وتشير إحدى نوازل الونشريسي أن الزوج باع لزوجته أو أم ولده نصف دار له ب 150 مثقالا عبادية"[4].

-العملة الشرقية:

ضربت بشرق الأندلس إبان عصر دويلات الطوائف[5] ويتضح من خلال نوازل ابن رشد أن الدينار الذهبي كان مشوبا بالنحاس[6] وسئل ابن رشد عن وجوب الزكاة في 20 دينار شرقية أو عبادية[7].

---

[1] _ كمال السيد أبو مصطفى: دراسات اندلسية في التاريخ و الحضارة ، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية ، (د. ط)، 1997، ص 31.

[4]- ابن رشد: نفسه، ج 2، ص 734.

[3] _ الونشريسي: مصدر سابق، ج6، ص 79.

[4] _ كمال السيد: مرجع سابق، ص 32.

[5] _ ابن رشد: مصدر سابق، ج1، ص ص 570_ 551_ 572_ الونشريسي: نفسه، ج1، ص 389.

[6] _نفسه: ج2، ص ص 907_ 908.

[7] _ كمال السيد: نفسه، ص 32.

_ الدينار المرابطي:

وكان يسمى بالمثقال المرابطي، وهو تقريبا من الذهب الخالص[1]، حيث اتفقوا على أنه يتفوق على الدنانير الأندلسية في وزنه وجودة عياره، حيث يتراوح بين 4,10 غرام وتبلغ نسبة نقاوة حوالي 95% وقطرها ما بين 21 و23 ملم[2]، وهذا ما تشير إليه نازلة لابن رشد عن المراطلة بين الدنانير الشرقية والدنانير المرابطية ولقد كان الدينار المرابطي أفضل من الدينار الشرقي الذي كان مشوبا بالنحاس[3].

ولقد انتشرت العملة المرابطية انتشارا ملحوظا حيث يذكر الأمير عبد الله بن بلقين بن باديس عن تداول الدينار المرابطي قبل دخول المرابطين واستلائهم على الأندلس حيث يقول " أخذ مني عليها ألف دينار مرابطية "[4].

ب_ النقود الفضية:

أشارت بعض النوازل إلى تداول النقود الفضية في الأندلس وفي هذا وردت نازلة لابن رشد تبين أنواع النقود الفضية وهي القطع الثمنية والقطع الثلثية، والقراريط[5] اليوسفية [6].

---

[1] _صالح بن قربة: **انتشار المسكوكات المغربية وأثرها على الغرب المسيحي في القرون الوسطى**، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 48، تنسيق محمد حمام، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، (د. ت)، ص 176.

[2] _ محمد المغراوي: مرجع سابق، ص 62.

[3] _ ابن رشد: مصدر سابق، ج2، ص ص 907_908.

[4] _ الأمير عبد الله بن بلقين بن باديس: مذكرات الأمير عبد القادر الله آخر ملوك بني زيري بغرناطة المسماة بكتاب التبيان،تحقيق ليفي بروفسال، دار المعارف، مصر، (د. ط)، 1995، ص 115.

[5] _ القيراريط جمع قيراط وهو جزء من أجزاء الدينار وقد اختلفت المذاهب في تقديره، وقدرة جمهور العلماء ب $\frac{1}{24}$ من الدينار، أنظر محمد علي جمعة: مرجع سابق، ص 23.

[6] _ ابن رشد: نفسه، ج1، ص ص 570_ 573.

وكانت أصغر وحدة نقدية فضية تساوي $\frac{1}{24}$ من الدينار، وهي القراط وتزن ثلاث حبات الشعير[1].

إضافة إلى عملة أخرى وهي الفلوس[2] وهذا ما أوردته نازلة لابن رشد" أن من كانت عليه فلوس فقطعها السلطان وأجرى الذهب والفضة فقط، فإن الفلوس تبطل"[3].

واتخذ الموحدون عملة خاصة بهم كانت مربعة الشكل (مركنة) لأن المهدي بن تومرت أمر بان تكون درهمة مركنة فكانت كذلك من حساب عشرين منها في الأوقية وثلاثة منها في الدينار[4].

ج _مشاكل العملة:

لقد أفرز تعدد العملات مشاكل جمة في التعامل المالي بين الناس، وذلك بسبب تفاضلها فالدينار المرابطي كان أعلى قيمة من الدينار العبادي في العيار وفي الوزن[5] وكان هذا الأخير بدوره أفضل من الدينار الشرقي الذي كان مشوبا بالنحاس [6] وهذه من الظواهر النقدية التي عرفها عصر الطوائف، إذ كان خلط الذهب والفضة لمعادن أقل قيمة.

نظرا لقلة الذهب في الأندلس، وبسبب الجزية التي كانت دول الطوائف تدفعها للنصارى[7] حيث أفتى ابن رشد بعدم جواز المراطلة الدنانير المرابطية بغيرها من النقود

---

[1] _ المغرواي: مرجع سابق، ص 65.

[2] _ الفلوس: جمع فلس وهو ما ضرب من المعادن من غير الذهب والفضة، أنظر نزية حماد: مرجع سابق، ص 355.

[3] _ ابن رشد: مصدر سابق، ج1، ص 540.

[4] _أبي الحسن علي بن يوسف الحكم: **الدوحة المشتكة في ضوابط دار السكة**، تحقيق حسين مؤنس، مجلة معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، مج 6، ع1- 2، 1958، ص49.

[5] _ ابن رشد: نفسه، ج2، ص 1030.

[6] _ نفسه: ج1، ص ص 570_ 571_572.

[7] _ المغرواي : نفسه، ص 59.

الأندلسية[1] وأيضا أنه لا تجب الزكاة إلا في عشرين دينارا خالصة من النحاس وما يشوه به كالمرابطية [2].

وتشدد الفقهاء في عقوبة مزوري العملة من أجل محاربة الغش ورد كل من تسول له نفسه ذلك ويعبر يحي بن عمر صاحب كتاب أحكام السوق عن ذلك بقوله:" ولا يغفل أي الوالي أو المحتسب إن ظهر في سوقهم دراهم مبهرجة ومخلوطة بالنحاس، بأن يشتد فيها ويبحث عمن أحدثها، فإذا أظفر به أنالة من شدة العقوبة[3].

2_ دور السكة:

وتعرف السكة هي الحديدة يطبع عليها الدينار والدرهم، سميت سكة بها الدنانير والدراهم [4] ويطلق على ميسر دار السكة بصاحب السكة[5] ومهمته النظر في النقود المتعامل بها بين الناس وحفظها مما يداخلها من الغش أو النقض[6] وأشارت بعض النوازل إلى دور السكة المنتشرة في الأندلس حيث وردت نازلة لابن رشد إلى وجود دار السكة للعملة بإشبيلية[7] إضافة إلى وجود دار السكة بالجزيرة الخضراء كما أشارت إليها نازلة للقاضي عياض[8] ودار أخرى بغرناطة[9].

---

[1] _ ابن رشد: مصدر سابق،ج1، ص 572.

[2] _ نفسه:ج 3، ص 279، ج 2، ص ص 907_ 908.

[3] _ يحي بن عمر الأندلسي: مصدر سابق، ص 46.

[4] _علي أبي حسن بن يوسف الحكم: مصدر سابق، ص 47.

[5] _ القاضي عياض وولده: مصدر سابق، ص 47.

[6] _ابن خلدون: مصدر سابق، ص 408.

[7] _ ابن رشد: نفسه، ج2، ص 1135.

[8] _ القاضي عياض وولده: نفسه، ص 47

[9] _ المغراوي: مرجع سابق، ص ص 66، 67.

3_ المكاييل والموازين:

أ_ المكاييل:

لقد استعمل أهل الأندلس أنواعا من المكاييل في تعاملاتهم التجارية، ومن هذه المكاييل التي ذكرتها كتب النوازل:

1_ **الوسق:** يعادل مقدار " ستون صاعا، عند أهل الحجاز "[1] وانتشر استعمال هذا المكيال في الأندلس حيث يذكر الحميري عن مدينة سرقسطة أنه " ربما يبيع فيها وسق القارب من التفاح بما تباع به الأرطال اليسيرة في غيرها " [2]، وفي هذا تشير نازلة عن استخدام الوسق جاء فيها عن اختلاف صاحب المركب والتجار حيث قال " التجار جميع الوسق لنا وقال صاحب المركب جميع الوسق لي" [3].

2_ **القفيز:** من المكاييل التي تفاوت الناس في تقديرها لاختلاف الاصطلاح فيها[4]وقد استعمل هذا المكيال في الأندلس وفي هذا يشير المقديسي: " يساوي القفيز بالأندلس ستين رطلا والربع ثمانية عشر رطلا " [5].

ولقد وردت نازلة لشعبي باختلاف صاحب حمولة مع صاحب دابة حول الحمولة فقال صاحب الدابة إكتريتها لم لكي تحمل عليها ثلاث أقفرة ونصف وقال المكتري إكتريتها لأحمل عليها أربع أقفرة " [6].

---

[1]_ محمد علي جمعة: مرجع سابق، ص 41.

[2]_ الحميري: **الروض المعطار**، مصدر سابق، ص 317.

[3]_ البرزلي: مصدر سابق، ج3، ص 559.

[4]_ محمد علي جمعة: نفسه، ص 39.

[5]_ المقديسي: مصدر سابق، ص 240.

[6]_ الشعبي: مصدر سابق، ص 309.

3_ **المد:** وهو مقدار ملئ اليدين المتوسطتين، ومن غير قبضهما[1] وورد تعريفه عند ابن الحاج " المد عند أهل المدينة رطل وثلث ويجبى بوزن الأندلس رطل واحد وثلاثة أرباع رطل "[2].

وتشير نازلة يذكرها الونشريسي : " أن رجلا اشترى مدي طعام بمثقالين إلا ربع مثقال زمن ابن رشد" [3].

4_ **الأردبُ:** وهو مكيال ضخم، لأهل مصر، وهو أربعة وعشرون صاعا[4]واستعمله أهل الأندلس حيث وردت نازلة في هذا الشأن " أن شخصين تنازعا في الطعام المبتاع، فيقول أحدهما سلمت إليه عشرة أرداب قمح ويقول الآخر ما سلمت إلا في عشرة من تين "[5].

ب_ الموازين:

استعمل أهل الأندلس عدة موازين في تعاملاتهم التجارية نذكر أهم هذه الموازين:

1_ **القنطار:** اسم لمعيار يوزن، كما هو الرطل والربع، ويقال لما بلغ ذلك الوزن: هذا قنطار[6] وسئل ابن رشد عن مسألة وهي أنه وجبت قناطير من كتاب على رجل [7].

2_ **الرطل:** معيار يوزن به [8]، وذكرته بعض المصادر حيث ورد عن السقطي أن " ثمن الربع الجاري بمالقة في الكيل يصدق من العسل الطيب في الغالب ثلاثة أرطال ونصف،

---

[1]_محمد علي جمعة: مرجع سابق، ص 36.

[2]_ ابن الحاج: مصدر سابق، ج3، ص 478.

[3]_ الونشريسي : مصدر سابق، ج6، ص 194.

[4]_ محمد علي جمعة: نفسه، ص 39.

[5]_ الشعبي: مصدر سابق، ص 303.

[6]_محمد علي جمعة: نفسه، ص 24.

[7]_ الونشريسي: نفسه، ج6، ص 106.

[8]_ محمد علي جمعة: نفسه، ص 29.

ومن الطيب العدوي ثلاثة أرطال وستة أواق[1] وهذا تشير نازلة " أن رجلا اشترى من حناط ثلاث أربع دقيق فلما أتي به ووزنه فوجده ناقص بثلاثة أرطال "[2].

وأشارت بعض النوازل إلى اختلاف المكيال من بلد إلى أخر وفي هذا تذكر نازلة " أن رجلا أجرى على نفسه بطعام في بلد ثم خرج منها وتعذر الرجوع إليه فسأل هل يعطيه طعام في البلد الذي خرج إليه أولا فأجابه ابن رشد ليس له إلا مكيلة البلد الذي وقع التعامل فيه" [3].

وحدثت مشاكل بين الزبون و البائع منها التطفيف في الميزان وتذكر نازلة لشعبي: " أن رجلا اشتري من حناط ثلاث أربع دقيق فلما أتي به ووزنه فوجده ناقص بثلاثة أرطال"[4].

من خلال ما طرقنا إليه نستنتج أن التجارة من دعائم الاقتصاد نظرا لارتباطها بالزراعة والصناعة ولقد عرفت ازدهارا كبيرا في الأندلس خلال الفترة المدروسة نظرا لاهتمام السلطة الحاكمة بها.

بالإضافة إلى التجار الذين كان لهم دورا كبيرا في انعاشها ونتيجة توفر الأندلس على عدة أسواق وطرق تجارية ساهمت في ترويج المنتوجات عبر كافة الأقطار الإسلامية، إضافة إلى اعتمادهم على نظام نقدي متوازن وإصدار العديد من العملات النقدية مع تعدد المكاييل والموازين في البلاد الأندلسية.

---

[1] _ السقطي: مصدر سابق، ص 13.

[2] _ الشعبي: مصدر سابق، ص 325.

[3] _ البرزلي : مصدر سابق، ج3، ص 559.

[4] _ الشعبي: نفسه، ص 325.

خاتمة

خاتمة

شهدت الأندلس تطورا كبيرا في المجال الاقتصادي خلال القرون الثلاثة (5_6_7هـ/ 11-12- 13م) وهي الفترة التي قمنا بدراستها ولقد توصلنا إلى نتائج كان أهمها:

اعتبار الفلاحة من أهم الأنشطة التي زاولها أهل الأندلس حيث أتقنوها وتعددت الأنظمة الزراعية التي اتبعوها، وتأثرت الفلاحة في الأندلس بحالتي الفوضى والفتن و الأمن والاستقرار فزاد في الإنتاج الزراعي والحيواني في هذه الأخيرة بينما كان يقلّ ويتراجع أيام الحروب والفتن.

كما تنوعت المحاصيل الزراعية والإنتاج الحيواني، والذي انعكس إيجابا على التطور الصناعي حيث شهدت الأندلس نقلة نوعية في مختلف الصناعات بسبب تعدد الصنائع والمهن أو الحرف الممارسة من طرف المجتمع، كما كان للضرورة العسكرية أثر بالغ في اهتمام السلطة الحاكمة بصناعة السفن لأن هذه الفترة من تاريخ الأندلس عرفت صراعات وتقلبات سياسية سواء صراعات داخلية أو خارجية.

إلى جانب الزراعة والصناعة اهتم الأندلسيون بالتجارة خاصة أيام الاستقرار، حيث تعددت وتنوعت الأسواق، حتى أضحى لكل نوع من الصنائع أو المنتوجات سوقا خاصا، وعرفت هذه الأسواق إقبالا كبيرا من الباعة والتجار من جهة ومن عوام الناس من جهة ثانية، وزاد ذلك وجود طرق برية وأخرى بحرية ساهمت في ازدهار الأسواق وكثرتها، وللإشراف على هذه الأسواق ورقابتها أقبل جهاز خاص أطلق عليه اسمّ الحسبة " وكان يرأسه موظف خاص يدعى صاحب الحسبة أو " المحتسب "، كما تعددت العملات في الأندلس وهذا راجع لسقوط كيانات سياسية وقيام أخرى.

وقد أوضحت كتب النوازل بدقة هذه الحيوية الاقتصادية التي عرفها المجتمع الأندلسي عبر التساؤلات الكثيرة والمتعددة التي تهاطلت كالأمطار على مختلف الفقهاء

والمفتين الذين تصدروا الفتيا والقضاء في هذه البلاد، وكانت جواباتهم ذات الخلفية الفقهية المالكية مساهمة في تنظيم وتفعيل العملية الاقتصادية من الإنتاج إلى الاستهلاك.

هذا كله أسهمت فيه جميع شرائح المجتمع سواء أولئك المنتجون أصحاب البضائع المختلفة من زراعة وصناعة وخدمات، أو أولائك الباعة في المحلات أو الأسواق أو الطرقات، أو أولك ثالثا المستهلكون الذين يجتهدون في كسب قوت يومهم من أصحاب المال والنفوذ أو البسطاء من الناس.

الملاحق

الملحق رقم: 01:

_ نوازل خاصة بالزراعة

ملكيات الأراضي	المصدر
_ أن أحد الفقهاء بطليوس قام بكراء أرض محسبة على نسوة خمسين عاما وبعد سبع سنوات فمن عليه بفسخ العقد ومبلغ الكراء فأفتى الفقهاء بفسخ العقد. _ أن رجلا له أرض داخل سور مالقة وخارجها من دور وأراضي بيضاء ومشجرة بأشجار التين وسائر الثمار عامرة وغامرة.	_ البرزلي: ج5، ص 346 _ القاضي عياض وولده: ص134.
النظام الزراعي	
_أن رجلين اشتركا في الزرع على أن يجعل أحدهما الأرض والبذور والبقر والثاني في العمل ويكون الربح للعامل والثلاثة أرباع لصاحبه. _ يجور للمغارس أن يبيع عمله قبل إبان الغرس. _ غارس رجلا إلى الإطعام مغارسة صحيحة فإذا بلغته كان بينهما بنصفين يقسمانه فلما بلغ ذلك احترف فامتنع رب الأرض من إعطائه نصفها. _ أن رجلا اشترك مع قوم في حفر ساقية في أرضه _ أفتى ابن رشد عن نزاع بين قوم يسكنون أعلى النهر وأسفله فقام الأعالي بقطع الماء عن الأسافل فأفتى ابن رشد أن الأعالي أحق التبدية في السقي	_ ابن رشد: ج2، ص 1011 _الشعبي: ص 322 _ الونشريسي، ج 10، ص ص 298، 299 _ ابن الحاج، ج1، ص 617. _ ابن رشد: ج2، ص 1140

الملحق رقم: 02.

_ نوازل خاصة بالصناعة

الصناعة النسيجية	المصدر
_ كانوا يكثرون المناسج من النيارين على عمل معلوم وأجرة معلومة من أجل فمنعوا من ذلك، وقالوا لا يجوز الكراء إلا لأجل معلوم وأجرة معلومة. _ كسوتان ونصف من سماوي أو أحمر بمثقال، والأخضر ثلاث كسب بمثقال والكسوة أربعة وعشرون ذراعا.	_ الونشريسي، ج5، ص 223. _ البرزلي، ج3، ص ص 92، 93.
الصناعة الغذائية	
_ سئل عن أهل الأفران البائعين الخبز هل يغربلون القمح _ (صناعة سكر) أن أهل المنكب جرت عاداتهم أن يكروا أرضهم لزراعة فصب السكر لثمانية أعوام	_ البرزلي، ج3، ص 184. _ الونشريسي، ج 10، ص 298
الصناعة المعدنية	
_ أن صناعة الحلي نوعان خضتها من الذهب الخاص ومنها من هو مغشوش	_ ابن رشد: ج2، ص ص1025، 1026.

الملحق رقم :03

نوع العملات المتداولة في الأندلس

نوع العملة	المصدر
مثقال عبادي: باع زوج زوجته أم ولده نصف داره ب 150مثقالا عادية	الونشريسي ج6،ص79
مثقال ذهبي قرمزية :قامت امرأة على زوجها الغائب بدين لها عليه قدره 260 مثقالا ذهبيا قرمونية ،أظهرت عقد بالقيمة التاريخية .	ابن سهل ج2،ص795
مثقال ذهبي عبادي :أشهدت امرأة أن لابنتها عليه دينا قيمته 400 مثقال ذهبا عبادية .	ابن رشد ج1،ص734
مثقال ذهبي مرابطي :أوصى والدي في وصيته لابنته "أم العلو"ب55مثقالا ذهبا مرابطية على أنه مالها أسلفته إياه.	القاضي عياض ص ص181،182
دينار ذهبي :زوجة استظهرت برسم شهد تها زوجها فيه أن لها عليه 70 دينارا من الذهب .	الونشريسي ج10،ص283
الدرهم من نفقة الزوج على زوجته،للصرف في الشهر لنوائبها من ماء وطحن وخبز ودهن وغسل ثياب درهمان أو ثلاثة في الشهر.	ابن سهيل ج3،ص469
دراهم يوسفية :تزوج رجل ببطليوس زواج متعة إلى أجل غير مسمى ،بلا ولي ولا صداق ،إلا نصف درهم من هذه القراريط اليوسفية.	ابن رشد ج3،ص1535، ص1536
الفلوس:أفتى ابن رشد أن من كانت عليه فلوس فقطعها السلطان واجري الذهب والفضة فقط فإن الفلوس تبطل	ابن رشد ج1،ص540
الدينار الشرقي :سئل ابن رشد عن وجوب الزكاة في 20 دينارا شرقية أو عبادية	ابن رشد ج2،ص ص907 ،908

الملحق رقم: 04.

مسألة " إذ قامت المزراعة بين مناصفين في أرض بدّعبها غيرهما " [1]

قال رضي الله عنه: إذ عقد مناصفة مزارعة في أرض يدّعيها رجلان وكل واحد منهما فقد عقد فيها مزارعة مع المناصفة هل ينقسم الحكم بينهم أو يعطى لكل واحد نصيب؟ أو هل يراعي أي عقد أخدم؟

الجواب: يقتضي (به) للأحدث من الرحا بينهما فيباع نصيب قبل ذلك، فتجاربتها مع ابن رشد وظهر لنا أن البيع غير جائز كالمغارسة.

عقد إثبات قطعة أرض بني عليها رحي[2]

بسم الله الرحمن الرحيم يشهد من تسمى في هذا الكتاب مت الشهداء أنهم يعرفون الرحي المحدثة التي هي على واد شيرة ويعرفون المحدثة لها محمد بن يحي ومن شركه فيها قد أحدثوا سدا في أرض محمد بن خلف دون أن يأذن لهم في ذلك وهي الأرض الجو فيه من السد المذكور ولا يعرفون محمد رضي به ولا أباحه لهم في عملهم.

شهد بذلك كله من عمله حسبما ذكر فيه، ويجوزون الأرض المذكور المحدث فيها السد بالوقوف عليها والنظر لها، و أوقع شهادته في ربيع الأول من سنة ثمان وتسعين وأربعمائة.

---

[1] _ ابن الحاج : مصدر سابق، ج1، ص 37.

[2] _ ابن رشد: مصدر سابق، ج1، ص 624.

الملحق رقم (05): الطرق التجارية في الأندلس خلال القرن 6 هجري.[1]

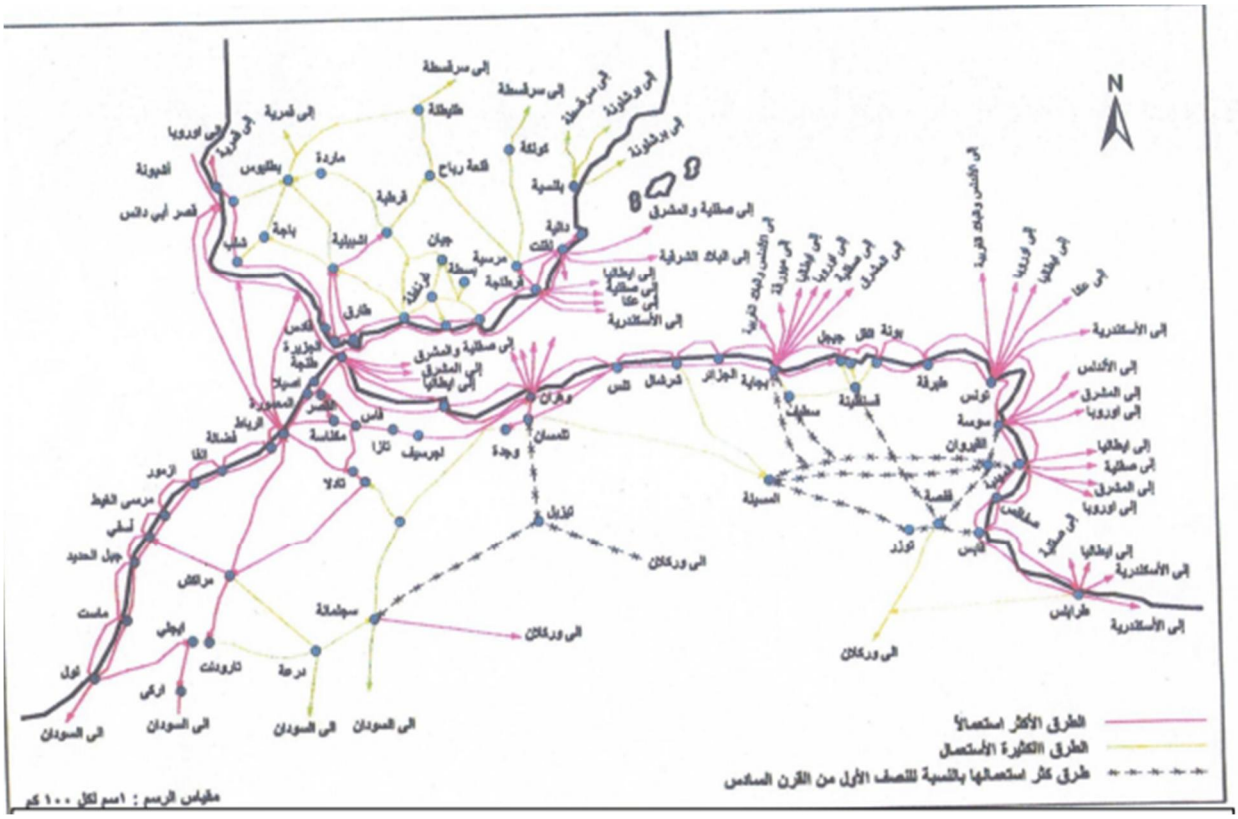

[1]- عز الدين عمر موسى: المشاط الاقتصادي، ص76.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر:

أ_ القرآن الكريم

ب _ كتب النوازل الفقهية:

1_ابن الحاج الشهيد : محمد بن أحمد بن خلف بن إبراهيم التجيبي: **نوازل ابن الحاج** التجيبي، تحقيق أحمد شعيب اليوسفي، مطبعة تطوان المغرب، 2018م، الأجزاء 3.

2_ابن رشد أبو محمد بن أحمد بن أحمد: **فتاوى ابن رشد**، تحقيق المختاري بن الطاهر التليلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1987م، الأجزاء 3.

3_ابن سهل عيسى أبو الأصبع بن الله الأسدي: **ديوان الأحكام الكبرى**، تحقيق رشيد النعيمي، ط1، 1997م، الأجزاء 2.

4_ابن لب أبو سعيد الغزناطي: **تقريب الأمل البعيد في نوازل أبي سعيد**، تحقيق حسين مختاري وهشام الرامى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2004م.

5_البرزلي، أبي القاسم بن أحمد التونسي: **جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا والمفتين والحكام**، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط3، 2002م، ج6.

6_الشعبي أبو مطرف عبد الرحمان بن القاسم: **كتاب الأحكام**، تحقيق الصادق الحلوى، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط3، 1992.

7_عياض القاضي وولده محمد: **مذاهب الحكام في نوازل الأحكام**، تحقيق محمد بن شرفة، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط1، 1990م.

8_الونشريسي أحمد بن يحي بن محمد بن عبد الواحد بن على الونشريسي: **المعيار المغرب**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1980م، الأجزاء 13.

ج_ كتب التاريخ العامة والجغرافيا والرحلات الحسبة وغيرها:

9_ابن أبي وزع، أبو الحسن على بن عبد الله الفاسي: **المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس**، صور للطباعة والوراقة، الرباط، (د.ط)، 1979م.

10_ابن الدلائي: **نصوص عن الأندلس من توصيع الأخبار وتنويع الآثار والبستان في غرائب البلدان والمسالك إلى جميع الممالك**، تحقيق عبد العزيز الأهواني، منشورات معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، (د. ط)، (د. ت).

11_ابن العوام أبي زكريا يحي بن محمد بن أحمد الاشبيلي: **الفلاحة الأندلسية**، تحقيق أنور سويلم وآخرون، منشورات مجمع اللغة العربية الأردنية، الأردن، ط3، 2012، ج1.

12_ابن القطاه المراكش: **نظم الجمان في ترتيب ما سلف من أخبار الزمان**، تحقيق محمود علي مكي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، (د. ت).

13_ابن بشكوال أبو القاسم خلف: **الصلة** ، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، (د، ت)، ج2.

14_ابن بطوطة: **تحفة الناظر في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار**، حققه الشيخ محمد عبد المنعم العريان، دار إحياء العلوم، بيروت، ط3، 1987، ج2.

15_ابن بلقين عبد الله: **مذكرات الأمير عبد الله آخر ملوك بني زيري بغرناطة المسمى بكتاب التبيان**، تحقيق ليفي بروفسنال، دار المعارف، القاهرة، (د. ط)، 1955م.

16_ابن خلدون عبد الرحمن: **مقدمة ابن خلدون**، دار الجبل، بيروت، (د. ط)، ، (د. س)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1923م.

17_ابن عبد الرؤوف أحمد بن عبد الله: **في آداب الحسبة والمحتسب** ضمن ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة، تحقيق ليفي بروفنسال، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، (د.ط)، 1995.

18_ابن عذاري المراكشي: **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط3، 1983، ج4.

19_ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم: **لسان العرب**، تعليق علي شيري، التراث الغربي، بيروت، ط3، 1988،ج 14.

20_أبو الحسن بن فارس بن زكريا: **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجبل، بيروت، ط1، 1991، ج5.

21_أبو محمد الرشاطي وابن الخراط الإشبيلي: **الأندلس في قتباس الأنوار**، تحقيق إيميلو مولينا وخاثينتو بوسك بيلا، المجلس الأعلى للأتحاث العلمية معهد التعاون مع العالم العربي، مدريد، (د. ط)، 1990م.

22_الإدريسي أبو عبد الله محمد بن عبد العزيز الشريف، **المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس مأخوذ من كتاب نزهة المشتاق في اختراق الأفاق**، مطبعة ليدن، 1863م.

23_الإشبيلي بكر بن ابراهيم: **التسيير في صناعة التسفير**، نشر عبد الله كنون، مدريد، مجلة معهد الدراسات الإسلامية، 1959

24_بن الحوقل أبي القاسم النصيبي: **صورة الأرض**، منشورات، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1995.

25_ بن الخطيب لسان الدين: **الإحاطة في أخبار غرناطة**، تحقيق محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1923م.

26_ : **أعلام الأعلام في من بويع قبل الإحتلام من ملوك الإسلام**، تحقيق ليفي بروفنسال، دار المكشوف، بيروت، ط1،1956.

27_بن صاحب الصلاة عبد الملك: **المن بالإمامة تاريخ بلاد المغرب والأندلس في عهد الموحدين**، تحقيق عبد الهادي تازي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط3، 1964م.

28_التنبكتى أحمد بابا: **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**، دار الكتب العلمية، بيروت، (د. ط)، (د. ت).

29_الحموي ياقوت بن عبد الله شهاب الدين الرومي: **معجم البلدان**، دار صادر، بيروت، (د،ط)، 1977، ج5.

30_الحميري محمد بن عبد المنعم: **الروض المعطار خبر الأقطار**، تحقيق إحسان عباس، مكتبة لبنان، ط1، 1975.

31_ :**صفة جزيرة الأندلس منتخبة من كتاب الروض المعطار في خبر الأقطار**، تعليق ليفي بروفنسال، دار الجبل، بيروت، ط2، 1988.

32_الزبيدي محمد مرتضى الحسينى: **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، التراث العربي، الكويت، 1965، الأجزاء 40.

33_الزهري أبي عبد الله محمد بن أبي بكر: **كتاب الجغرافية**، تحقيق محمد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، (د.ط)، (د.ت).

34_السقطي أبي محمد بن أبي محمد المالقي: **في آداب الحسبة** ،ومراجعة كون وليفي يروفنسال، باريس، 1931.

35_الضبي أحمد يحي: **بغية الملتمس من تاريخ رجال الأندلس**، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتب العلمية، بيروت ط3، 1989.

36_عماد الدين إسماعيل بن عمر المعروف بأبي الفداء: **تقويم البلدان**، تحقيق رينود، بارون ماك ديلان، دار الطباعة السلطانية، بارسي، (د.ط)، 1830.

37_عمر بن يحي الأندلسي: **أحكام السوق**، نشر محمود مكي، مدريد، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية، 1956.

38_الفراهيدي عبد الرحمن بن أحمد: **العين**: تحقيق مهدي المخزومي، تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت، ط8، 2005.

39_الفيروز أبادي مجد الدين محمد بن يعقوب: **القاموس المحيط**، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت، ط8، 2005.

40_القلقشندي أحمد أبو العباس: **صح الأعشى**، دار الكتب المصرية، القاهرة، (د.ط)، 1922، ج5.

41_الكاندهلوي محمد زكريا بن محمد بن يحي: **أوجز المسالك إلى الموطأ مالك**، تحقيق أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، بيروت، (د. ط)، 1971، ج14.

42_المالكي ابن فرحون: **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، تحقيق مأمون بن يحي الدين الجنان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1996.

43_ المقدسي : **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم** ، مكتبة مديولي ، القاهرة ، ط3، 1991.

44_مخلوف محمد بن محمد: **شجرة النور الزكية في الطبقات المالكية**، المطبعة السلفية، القاهرة، (د. ط)، 1449م.

45_المغربي ابن سعيد: **المغرب في حلى المغرب**، تحقيق شرقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط4، ج1.

46_ : **كتاب الجغرافيا** ،د.ط، د.ت

47_المقري أبو العباس أحمد الفيومي: **المصباح المنير**، دار ابن الجوزي، مصر، ط3، 2013.

48_المقري أحمد بن محمد التلمساني: **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د. ط)، 1988م ج1.

49_مؤلف مجهول: **ذكر بلاد الأندلس**، تحقيق لويس مولينا، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية معهد ميغيل أسين، مدريد، 1983م، ج1.

50_يوسف الحكم بن أبي الحسن علي: **الدوحة المشتبكة في ظوابط دار السكة**، تحقيق حسين مؤنس، مجلة معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، 1958، مج6.

ثانيا: المراجع:

51_ أبو مصطفى كمال السيد : **تاريخ الأندلس الإقتصادي** ، مركز الإسكندرية للكتاب، القاهرة ، (د.ط)، (د.ت).

52_ : **جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الإسلامي من خلال نوازل وفتاوى المعيار المغرب للونشريسي**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، (د.ط)، 1996.

53_ : **دراسات أندلسية في التاريخ والحضارة**، مركز الإسكندرية للكتاب، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

54_بلشير عمر: **النوازل الفقهية والتاريخ**، النشر الجامعي، تلمسان، (د. ط)، 2017.

55_بلغيث محمد أمين: **الحياة الفكرية في الأندلس في عصر المرابطين**، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.ط)، 2014، ج1.

56_البوكيلي فائزة: التراث **الفلاحي في الأندلس في عهد كل من ملوك الطوائف والمرابطين**، منشورات عكاظ، السعودية، 2011.

57_جمعة محمد علي: **المكاييل والموازين الشرعية**، القدس للنشر والإعلان، القاهرة، ط2، 2001.

58_حجي محمد، **نظرات في النوازل الفقهية**، منشورات الجمعية المغربية لتأليف، المغرب، ط1، 1999.

59_حماد نزيه: **معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء**، دار القلم، بيروت، ط1، 2008.

60_حمداوي جميل: **فقه النوازل في الغرب الإسلامي**، دار الألوكة، المغرب، ط1، 2010.

61_دندش عصمت عبد اللطيف: **الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين عصر الطوائف الثاني(510_546)**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1988.

62_سالم عبد العزيز: **تاريخ مدينة ألمرية الإسلامية قاعدة أسطول الأندلس**، مؤسسة شباب الجامعة لطباعة والنشر، الإسكندرية، (د. ط)، 1984.

63_سلطان توفيق: **النظم العربية الإسلامية**، دار التوافق العربي، العراق، ط2، 1985.

64_السيد الناقة إبراهيم: **تاريخ الأندلس الاقتصادي (الأسواق التجارية والصناعية في** الأندلس في عصر الخلافة الموحدية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010.

65_شكيب أرسلان: **تاريخ غزوات العرب في فرنسا وسوايسرا وإيطاليا والجزائر البحر المتوسط**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت).

66_الطاهري أحمد: **الأندلس في عصر بني أمية دراسة في سيولوجيا الثقافة والاقتصاد**، تقديم، فاضل السباعي، إشبيلية لدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2009.

67_عز الدين موسى: **النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 2003.

68_فاتنرهيتس: **المكاييل والأوزان الإسلامية**، ترجمة كامل العسلي، منشورات الجامعية الأردنية، عمان، (د.ط)، (د.ت).

69_لحمر حميد: **المجموع المذهب في أجوبة الأمامين ابن وهب وأشهب**، دعوة الحق، منشورات وزراة الأوقاف الشؤون الإسلامية بالمملكة العربية ، فاس، 2009.

70_محمد عبد الوهاب خلاف: **قرطبة الإسلامية في القرن الحادي عشر الميلادي الخامس الهجري الحياة الاقتصادية والاجتماعية**، دار التونسية للنشر، تونس، (د. ط)، 1984.

71_محمود هدية: **اقتصاد النسيج في المغرب الإسلامي في العصر الوسيط**، الناشر عند واي سي أي سي، المملكة المتحدة، (د.ط)، 2017.

72_نكادي يوسف: **أساليب الزراعة والغراسة والتنلوب بين الاستغلال والاستراحة في الأندلس خلال القرن الخامس هجري**، منشورات عكاظ، السعودية، (د.ط)، 2011.

ج_ المقالات والمجلات العربية:

73_أفاعمر : " **نوازل الكرسيفي مصدر للكتابة التاريخية ضمن التاريخ والأدب والعلوم** الإنسانية مهداة للفقيد محمد زمبير، منشورات كلية الأدب والعلوم الإنسانية، الرباط، مطبعة فضالة، المحمدية، ط1، 1995.

74_بن قرية صالح: **انتشار المسكوكات المغربية وأثرها على الغرب المسيحي في القرون** الوسطى، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 48، تنسيق محمد حمام، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، (د.ط).

75_بنسباع مصطفى: **ابن الحاج التجيبي ومسائل بيوعه في معيار الونشريسي**، السجل العلمي لندوة الأندلس، قرون من المتقلبات والعطاءات، مكتبة الملك العزيز، الرياض، ط1، 1996.

76_بنميرة عمر: " **جوانب من تاريخ أصل الذمة بالأندلس، السجل العلمي لندوة الأندلس**"، قرون من المتقلبات والعطاءات، مكتبة الملك عبد العزيز، الرياض، ط1، 1996.

77_ : **قضايا المياه بالمغرب الوسيط من خلال أدب النوازل** ، التاريخ وأدب النوازل سلسلة ندوات ومناظرات رقم 46، مطبعة الرباط ، ط1994،1

78_بوتشيش إبراهيم عبد القادر: **النوازل الفقهية وكتب المناقب والعقود العدلية مصادر هامة لدراسة الفئات العامة بالغرب الإسلامي،** (ق 5_6هـ/11_12م)، كلية الأدب مكناس.

79_ : **مخطوط ابن الحاج وأهميته التاريخية** ، مجلة دار النيابة، كلية الأدب ، مكناس

80_زناتي أنور محمود: " **كتب النوازل مصدر الدراسات التاريخية والقانونية في المغرب والأندلس**"، مجلة الفقه والقانون، مصر، العدد 24، 2014.

81_كربوع سعيد: " **التاريخي كتب النوازل بين الاستعمال الفقهي والتوظيف المعيار المعرب للونشريسي نموذجا**"، مجلة العلوم الإنسان والمجتمع، الجزائر، العدد 9، 2014.

82_المغراوي محمد: " **مسائل العملية والصرف والأسعار في العصر المرابطي من خلال فتاوى ابن رشد من خلال التاريخ وأدب النوازل**"، منشورات كلية الأدب والعلوم الإنسانية، الرباط، ط1، 1995.

83_اليوسفي أحمد شعيب: **أهمية الفتاوى في كشف وقائع التجربة الأندلسية " ابن الحاج نموذج**ا" ، السجل العلمي لندوة الأندلس، قرون سن المتقلبات والعطاءات، مكتبة الملك عبد العزيز، الرياض، ط1، 1996.

د_ الرسائل:

84_بزار خلود: **آلات الفلاحة والسقي وتقنيات الحرث في الغرب الإسلامي من ق 2هـ إلى 8هـ الموافق ل 7م إلى 13 م**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الوسيط، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2018/2017م.

85_حاج كولة عبد العزيز: **الحياة الاجتماعية والاقتصادية بالأندلس من خلال النوازل تاريخ الوسيط**، جامعة الجزائر 02، 2010/2009م.

86_رافع رضا: **الاقتصادي في العهد الموحدي (524_ 668هـ/1129_1262م)**، مذكرة لنيل درجة الماجستير في تاريخ الإسلامي وسيط، جامعة الجزائر، 2006/2005م.

87_ربوح عبد القادر: **الأحباس ودورها في المجتمع الأندلسي ما بين القرن 4_9هـ/ 10_15م**، مذكرة الماجستير في التاريخ الوسيط، جامعة الجزائر، 2005/ 2006م.

88_زغلول جهاد غالب مصطفى: **الحرف والصناعات في الأندلس منذ الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة**، رسالة ماستير في التاريخ، جامعة الأردن، 1994.

89_عيسانى حسين: **الاقتصادي دور الأوقاف الإسلامية وأثرها على والاجتماعي في الحضارة الإسلامية في عهد المرابطين والموحدين (448_665هـ/ 1056_1269م)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، يوسف بن خدة، 2012/2011/.

الفهرس

العنوان	الصفحة
إهداء	
كلمة شكر	
قائمة المختصرات	
مقدمة	9_2
الفصـل الأول: تعريف النوازل وأهميتها	20-11
المبحث الأول: تعريف النوازل لغة واصطلاحا	13-11
المبحث الثاني: أهمية الفقه النوازل	16-13
المبحث الثالث: التأليف في النوازل والفتاوى الفقهية	20-16
الفصـل الثاني: الزراعة	38-22
المبحث الأول: ملكيات الأراضي	26-22
المبحث الثاني: الأنظمة الزراعية	31-26
المبحث الثالث: الإنتاج الزراعي	38-31
الفصـل الثالـث: الصناعة	55-40
المبحث الأول: الصناعة النسيجية	45-40
المبحث الثاني: الصناعة الغذائية	51-46
المبحث الثالث: الصناعات الأخرى	55-51
الفصـل الرابع: التجارة	78-57
المبحث الأول: التجار في الأندلس	63-57
المبحث الثاني: الأسواق والطرق التجارية	71-63
المبحث الثالث: نظم التعامل التجاري	78-71
خاتمة	81-80
الملاحق	87-83
قائمة المصادر والمراجع	98-88